

## الإدارة الفاعلة

### للمعونات الإنمائية الرسمية في مصر

د. مسعد رضوان عبد الحميد<sup>(\*)</sup>

#### مقدمة:

شكلت المساعدات الدولية في المجالات المختلفة (اقتصادية - تنموية - ثقافية...) محورًا مهمًا في التعامل مع الأزمات التي مر بها العالم خلال فترات زمنية متعاقبة، وكان من أبرزها الحروب والكوارث الطبيعية.

ولقد تطورت المساعدات الدولية على مدى العصور المختلفة، حيث بدأت بالأعمال الإغائية بالأساس، ثم تحولت إلى دعم عمليات تنموية هدفها القضاء على الفقر والامية التي تواجه دول العالم الثالث، لا سيما بعد فترات الاستعمار التي امتدت لفترات زمنية طويلة.

إن المتابع لآليات المعونات الدولية الرسمية في مجال التنمية خلال الفترات الأخيرة يلاحظ أنها أصبحت تمثل رافدًا مهمًا في إحداث طفرات نوعية في الدول المتلقية، وإن كان ذلك لا يسري على كل الدول بالقدر نفسه. لقد حققت المساعدات الإنمائية الدولية نجاحًا جيدًا في أوقات مختلفة، فنجد أن دولًا مثل كوريا الجنوبية، وبتسوانا خلال فترة الستينيات، وإندونيسيا في السبعينيات، وبوليفيا وغانا في وقت متأخر من الثمانينيات، وأوغندا وفيتنام في التسعينيات، تعطي أمثلة لدول تحولت من فترة الأزمات إلى مرحلة النمو من خلال تقديم بعض المساعدات الخارجية.

(\*) أستاذ الإدارة العامة والمحلية المساعد - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، جمهورية مصر العربية.

وعلى الجانب الآخر فإن دولاً استمرت تتلقى المعونات الدولية لعقود طويلة من الزمن، لكنها لم تحدث أي أثر ملموس في تحقيق تنمية حقيقية مستدامة<sup>(1)</sup>.

لقد تغير شكل المساعدات الإنمائية الرسمية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، في ما يتعلق بكمية المساعدات المقدمة من قبل من، وإلى أي البلدان، وبأية منهاجية، وكذلك الأغراض المستخدمة أو القطاعات الموجهة لها<sup>(2)</sup>.

وقد حتمت الظروف المحيطة بالعالم في الوقت الراهن - نظرًا لنشوب أزمات دولية خلفت وراءها نحو 164,2 مليون شخص في 47 بلدًا في عام 2016م - الحاجة إلى المزيد من المساعدات الإنسانية الدولية، حيث كان أكثر من ربع المحتاجين يعيشون في ثلاثة بلدان فقط هي: اليمن وسوريا والعراق<sup>(3)</sup>.

#### (أ) المشكلة البحثية:

تواجه مصر تحديات كبيرة في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما ينعكس على إحداث نهضة نوعية شاملة تؤدي إلى بلوغ رؤية مصر 2030م. ولقد حصلت مصر منذ فترة الستينيات على العديد من المعونات الدولية في مجالات عدّة (صحة - تعليم - بنية أساسية...)، إلا أن الشاهد من قراءة آلية إدارة المعونات التنموية يشير إلى ضعف المردود من تلك المعونات، سواء على مستوى البناء المؤسسي، أو تطوير الخدمات الأساسية، وتحقيق الاستدامة والانطلاق بشكل مستقل عن الدعم الدولي الاعتمادي المستمر. وتحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن سؤال رئيس وهو: إلى أي مدى يمكن تطوير آلية إدارة المعونات الدولية الموجهة لمصر لتحقيق التنمية المستدامة؟

#### (ب) الدراسات السابقة:

رصدت الورقة البحثية العديد من الأدبيات المتعلقة بمسألة المعونات الإنمائية الرسمية، سواء الصادرة من منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، والبنك

الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وكذلك العديد من الوكالات الدولية العاملة في مجال المعونات الإنمائية الدولية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الدانماركية للمعونات الدولية، والوكالة الكندية للمعونات الدولية، وغير ذلك من الجهات المعنية، وسوف يتم تناول ما تم تحليله من معطيات في متن البحث ضمن الأجزاء ذات العلاقة.

كما تم مراجعة بعض الأوراق العلمية التي اهتمت بدراسة أدبيات المعونات الإنمائية الرسمية، ومنها دراسة (ولف وآخرون)، حيث أشارت أن الأدبيات العالمية الخاصة بمجال المعونات الإنمائية الرسمية قد ركزت على عدد من الجوانب، منها: قياس المخرجات الخاصة بالتنمية الاقتصادية المتعلقة بالدول المتلقية، والعلاقات التجارية بين الدول المانحة والدول المتلقية.

وتباينت نتائج الدراسات الإمبريقية التي أجريت لتحديد المنفعة العائدة على الدول المتلقية، حيث أشارت عدد من الدراسات إلى اختلاف المنفعة حسب ظروف واستعداد الدول المتلقية، وأيضاً الشروط الخاصة بتلك المعونات<sup>(4)</sup>. بينما تناولت دراسة (فائيس) الجدل المثار خلال العقود الماضية بين مختلف الجهات المعنية بالمعونات الدولية للبلدان النامية، حول عما إذا كانت تلك المعونات فاعلة أم لا.

وتشير الدراسة إلى أن فريقاً من المؤيدين لاستمرارية المعونات يرون أن تلك المساعدات كان لها العديد من الآثار الإيجابية على البلدان الفقيرة في مجالات عدّة مثل الدخل والصحة والتعليم، إلا أنه على الجانب الآخر يرى فريق آخر أن تلك المعونات لها العديد من الجوانب السلبية ولا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون الاعتماد على تدشين الموارد المحلية وإشراك القطاع الخاص في عمليات التنمية<sup>(5)</sup>.

وفي دراسة (رفاعي وساميتي) حول تأثير المعونات الدولية على النمو الاقتصادي في إيران، خلصت الدراسة - من خلال توظيف أسلوب تحليل السلاسل الزمنية - إلى أنه يوجد تأثير إيجابي للمعونات الدولية على النمو الاقتصادي<sup>(6)</sup>.

وعرضت دراسة (لوكسلي وسأكي) مسألة فاعلية المعونات الإنمائية الرسمية في إفريقيا من منظور الاقتصاد الكلي، وقد رصدت الدراسة تأثيرًا إيجابيًا على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي، وزيادة الاستثمار، الذي يمثل أهمية لإحداث التنمية.

وعلى الرغم من ما أشارت إليه الدراسة من أهمية المعونات، أوصت بضرورة أن تهتم الدول الأفريقية بوضع رؤية إستراتيجية لتقليل الاعتماد على المعونات مستقبلاً ببدائل أكثر استدامة<sup>(7)</sup>.

لقد راجعت الورقة البحثية عددًا من الدراسات الأكاديمية التي عالجت إشكالية المعونات الدولية في الحالة المصرية، حيث تنوعت هذه الدراسات بين دراسات ركزت على قطاعات فنية معينة مثل التعليم والبيئة والغذاء أو المشروعات التنموية بشكل عام<sup>(8)</sup>.

بينما تناولت دراسات أخرى مسألة المعونات الدولية في إطار سياسي من حيث الدور الذي تقوم به بوصفها إحدى أدوات السياسة الخارجية للتأثير في المسارات الدبلوماسية أو العلاقات الاقتصادية<sup>(9)</sup>. كما تناولت دراسات أخرى التحديات التي تواجه إدارة المعونات الدولية في الحالة المصرية وما تتطلبها التغلب عليها؟ وإشكالية بناء القدرات المؤسسية المحلية<sup>(10)</sup>.

وتخلص الورقة إلى عدد من الملحوظات حول الدراسات السابقة، وهي:  
- ركزت معظم الدراسات على قياس العائد من المعونات الإنمائية في قطاعات محددة، وذلك بهدف تحديد كفاءة التدخلات التنموية وفعاليتها.

- أشارت معظم الدراسات إلى أهمية وضع منظومة متكاملة لإدارة المعونات التنموية داخل الدول المتلقية؛ لضمان فاعلية تلك المعونات وزيادة المردود منها على المواطنين المستهدفين.

- أكدت الدراسات على ضرورة أن يُنظر للمعونات الإنمائية كعامل مساعد للنهوض وإحداث التنمية دون الاعتماد بدرجة كبيرة عليها حتى لا تؤدي لإيجاد حالة من الاعتمادية يكون لها مردود سلبي على مخرجات عمليات التنمية.

وتشير مراجعة الأدبيات ذات الصلة إلى أنه ما زالت توجد بعض الجوانب التي تحتاج إلى المزيد من الإسهامات العلمية مثل: الدراسة التحليلية الشاملة للأطر الدولية الحاكمة للإدارة الفاعلة للمعونات الدولية، والخروج بنسق متكامل يساعد على تحديد آليات الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية، ومراجعة أدوار الأطراف ذات العلاقة بالمعونات الإنمائية الرسمية؛ سعياً نحو مزيد من التنسيق والتكامل وتحقيق رؤية دول العالم النامي - الدول المتلقية للمعونات - في التحول من شكل الاعتمادية إلى تحقيق درجة من الاستقلالية في الاعتماد على ذاتها.

### (ج) أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث في ضوء التغييرات العالمية المتعلقة بحجم المعونات الإنمائية الدولية وشروط منحها للدول المتلقية وما صاحب ذلك من تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية، من ما وضع الدول المتلقية - ومنها مصر - في مفترق طرق لاتخاذ القرار المناسب للمواءمة بين الأجندة الوطنية والاستجابة لشروط الجهات المانحة، كما أن تلك الإشكالية حفزت العديد من دول العالم النامي إلى ضرورة إعادة النظر في درجة الاعتمادية على المعونات الإنمائية الرسمية، وأهمية وضع رؤية إستراتيجية تنموية مستدامة تحقق الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية، كما حدث في حالة دولة الهند.

وتهدف الورقة البحثية إلى دراسة واقع المعونات الإنمائية الرسمية في الحالة المصرية، وتوجيه الاهتمام نحو تحقيق الاستفادة المثلى من المعونات وربطها بمتطلبات التنمية في مصر، وأيضًا تقديم إجراءات مقترحة لتطوير إدارة المعونات الإنمائية الرسمية في ضوء الضوابط العالمية لوضعي السياسات العامة المتعلقة بالمعونات الدولية، لتحديد الأولويات ووضع شروط تفضيلية لمصر في حالة الحصول على المعونات.

#### ( د ) منهاجية البحث:

توظف الورقة البحثية بشكل رئيس منهاجية دراسة الحالة، وذلك لتحليل واقع التجربة المصرية في ضوء المعطيات الدولية المتعلقة بضوابط الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية، كما ترصد الورقة العديد من التجارب الدولية المتعلقة بالنماذج الناجحة في إدارة المعونات الدولية؛ سعياً نحو الخروج ببعض الدروس المستفادة للحالة المصرية.

وتتناول الورقة تحليل الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية في الحالة المصرية في ثمانية محاور: وهي: تعريف المعونات الإنمائية الرسمية وأهميتها؛ وخارطة المعونات الإنمائية الرسمية في العالم؛ وخارطة المعونات الإنمائية الرسمية في مصر؛ والإطار الدولي الحاكم للمعونات الإنمائية الرسمية؛ ومحددات الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية؛ والأطراف المعنية بإدارة المعونات الإنمائية الرسمية في مصر؛ ومتطلبات الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية في الحالة المصرية؛ والخاتمة والتوصيات.

#### أولاً- تعريف المعونات الإنمائية الرسمية وأهميتها:

يتسع مصطلح «المعونات الإنمائية الرسمية» ليشمل العديد من الأبعاد، ومثله في ذلك مثل بعض الكلمات التي تستخدم في حقل التنمية ذات الحدود

الغامضة<sup>(11)</sup>. ولقد صاغت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( ) Development Assistance Committee (DAC) of the (Organisation for Economic Co-Operation and Development (OECD) مصطلح المعونات الإنمائية الرسمية (Official Development Assistance (ODA) واستخدمته لأول مرة عام 1969م، وظل يستخدم على نطاق واسع كمؤشر على تدفق المعونات الدولية، والتي قد تشمل في بعض الأحيان قروضاً ميسرة. وتستخدم معظم المقارنات الخاصة بالمعونات الإنمائية معيار «صافي المعونات الإنمائية الخارجية» (net overseas development assistance)، وهو مقياس للمعونة الكمية التي حددتها لجنة المساعدة الإنمائية الممولة من المانحين في باريس، ويساوي مجموع المنح والقروض الميسرة (ذات الفائدة المنخفضة) التي تمنح للبلدان النامية<sup>(12)</sup>.

ولقد راجعت لجنة المساعدة الإنمائية التعريف مرة أخرى في عام 1972م، حيث عرفته بأنه «تلك التدفقات إلى البلدان والأقاليم المدرجة في قائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمتسلي المعونات الإنمائية الرسمية والمؤسسات المتعددة الأطراف وهي التي تقدمها الوكالات الرسمية، بما في ذلك الحكومات المركزية أو المحلية، أو وكالاتها التنفيذية؛ وكل معاملة من شأنها تدعم تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية كهدف رئيس؛ وتعطى بشروط ميسرة ولا يقل عنصر المنحة بها عن 25 في المئة»<sup>(13)</sup>.

وعملت لجنة المساعدة الإنمائية باستمرار على تنقيح قواعد تحديد ماهية المعونات الإنمائية الرسمية، لضمان التوافق مع التعريف وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاتساق بين المانحين، وقد تم تحديد حدود المعونات الإنمائية الرسمية بعناية في العديد من المجالات، بما في ذلك<sup>(14)</sup>:

- المساعدات العسكرية: لا يمكن احتساب أية معدات أو خدمات عسكرية كمساعدة إنمائية رسمية، كما تستبعد أنشطة مكافحة الإرهاب. ومع

ذلك فإن تكلفة استخدام القوات المسلحة للمانحين لتقديم المعونة الإنسانية،  
تحتسب ضمن قيمة المعونة الإنمائية الرسمية.

- **حفظ السلام:** تستبعد معظم نفقات حفظ السلام تمشياً مع استبعاد  
التكاليف العسكرية. ومع ذلك، فإنه قد تدرج بعض الأنشطة المحددة بدقة  
ذات الصلة بالتنمية في إطار عمليات حفظ السلام.

- **الطاقة النووية:** يمكن اعتبارها مساعدة إنمائية رسمية، شريطة أن  
تكون لأغراض مدنية.

- **البرامج الثقافية:** تعد مساعدة إنمائية رسمية إذا ما حددت أهدافها في  
سبيل بناء قدرات الدولة المتلقية، وليست من قبيل الجولات التي يقوم بها  
الفنانون أو الرياضيون لمرة واحدة، والأنشطة الرامية إلى تعزيز صورة المانحين.

ثانياً- خارطة المعونات الإنمائية الرسمية في العالم:

تُعدُّ المعونات الإنمائية الرسمية المقدَّمة من وكالات المعونة الثنائية والمتعددة  
الأطراف مصدرًا رئيسًا للتمويل الخارجي في البلدان النامية، حيث يأتي معظمها  
في شكل منح مباشرة، والباقي قروض ميسرة طويلة الأجل<sup>(15)</sup>. وتشير تقارير  
المعونات الدولية الرسمية إلى أن حجم المعونات الدولية بلغ 52,526 مليار  
دولار عام 2015م، وقد حصلت أكبر عشر دول، وهي: (سوريا - أفغانستان -  
باكستان - إثيوبيا - الهند - فيتنام - الكونغو - تنزانيا - بنجلادش - مصر) على  
ما يساوي 21% من إجمالي المعونات الدولية الرسمية. وحصلت مصر على مقدار  
2% من تلك المعونات، بما يعادل 2,488 مليار دولار أمريكي عام 2015م.  
وقد جاءت أكبر عشر دول ممولَّة حسب بيانات 2015م، هي: (الولايات المتحدة  
الأمريكية - ألمانيا - مؤسسات الاتحاد الأوروبي - المملكة المتحدة - المؤسسة  
الدولية للتنمية «ID AInternational Development Association» - المملكة  
العربية السعودية - اليابان - فرنسا - السويد - دولة الإمارات العربية المتحدة)



بنسبة تصل إلى 68٪ من إجمالي تمويلات المعونات الدولية<sup>(16)</sup>، ويوضح الجدول التالي توزيع المعونات الإنمائية الرسمية على المناطق المختلفة من العالم:

#### الجدول رقم (1)

توزيع المعونات الإنمائية الرسمية على المناطق المختلفة من العالم

المنطقة	حجم التمويل (صافيًا بالمليون دولار أمريكي)	نسبة التمويل
أفريقيا	51,036	33%
آسيا	45,546	30%
أمريكا	10,087	7%
أوروبا	6,847	4%
أوقيانوسيا (Oceania)	1,914	1%
معونات غير محددة بأماكن	37,097	24%
إجمالي المعونات	152,526	100%

Source: OECD (2017), Development Aid at Glance: Statistics By region- Development countries, 2017 edition, retrieved from (<http://www.oecd.org/dac/stats/aid-at-a-glance.htm>) accessed on August 2017, p.3.

ويتضح من الجدول السابق أن القارة الأفريقية تحصل على ما يزيد عن ثلث المعونات المقدّمة، يليها قارة آسيا. وفي ما يلي توزيع الدول المانحة طبقاً لصافي قيمة المعونات ونسبة المعونات من الدخل القومي الإجمالي عام 2015م (Net ODA/GNI)، كما يوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم (2)

توزيع الدول المانحة طبقاً لصافي قيمة المعونات

ونسبة المعونات من الدخل القومي الإجمالي عام 2015م

اسم الدولة	قيمة صافي المعونات (مليون دولار أمريكي)	نسبة صافي قيمة المعونات من الدخل القومي الإجمالي
السويد	7,089,30	1,40%
الإمارات العربية المتحدة	4,381,37	1,18%

نسبة صافي قيمة المعونات من الدخل القومي الإجمالي	قيمة صافي المعونات (مليون دولار أمريكي)	اسم الدولة
%1,05	4,277,66	النرويج
%0,95	362,88	لكسمبورج
%0,85	2,565,57	الدانمارك
%0,75	5,725,51	هولندا
%0,70	18,544,86	المملكة المتحدة
%0,55	1,288,00	فنلندا
%0,52	17,940,21	ألمانيا
%0,52	3,561,50	سويسرا
%0,50	3,919,14	تركيا
%0,42	1,905,14	بلجيكا
%0,37	9,039,30	فرنسا
%0,35	1,323,51	النمسا
%0,32	718,32	أيرلندا
%0,29	3,493,61	أستراليا
%0,28	4,277,23	كندا
%0,27	441,74	نيوزيلندا
%0,24	39,86	أيسلندا
%0,22	4,003,98	إيطاليا
%0,21	9,202,82	اليابان
%0,17	16,56	مالطا
%0,17	30,985,54	الولايات المتحدة الأمريكية
%0,16	308,03	البرتغال
%0,15	33,89	إستونيا
%0,15	63,29	سلوفانيا
%0,14	1,915,25	كوريا الجنوبية

اسم الدولة	قيمة صافي المعونات (مليون دولار أمريكي)	نسبة صافي قيمة المعونات من الدخل القومي الإجمالي
لتوانيا	48,11	%0,13
المجر	155,55	%0,13
اليونان	238,70	%0,12
جمهورية التشيك	199,00	%0,12
أسبانيا	1,396,74	%0,12
جمهورية سلوفاكيا	84,91	%0,10
بولندا	440,89	%0,10
كرواتيا	51,41	%0,09
رومانيا	158,09	%0,09
روسيا	1,161,40	%0,09
فبرص	18,24	%0,09
بلغاريا	40,93	%0,09
لاتفيا	23,17	%0,09
إسرائيل	197,93	%0,07
تايوان	254,76	%0,05
تايلاند	62,42	%0,02
الإجمالي العام	141,956,32	%100

*Source:* David Rodman (2005: data updated 2015) "An Index of Donor Performance", Working Paper 67, Center for Global Development, retrieved from [https://davidroodman.com/data/], accessed on September 2017.

ويوضح الجدول السابق أنه على الرغم من أن الدول الكبرى تسهم بقسط كبير في حركة التمويلات التنموية الدولية، ما زال نصيب المعونات التنموية مقارنة بالدخل القومي الإجمالي ضعيفاً. ولقد تصاعد حجم التمويلات المخصص للمساعدات الإنسانية منذ عام 2012م-2016م بشكل كبير، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

### الجدول رقم (3)

حجم التمويلات المخصصة للمساعدات الإنسانية منذ عام 2012م-2016م

السنة	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
حجم التمويلات بالمليار دولار أمريكي	16,1	18,9	22,9	25,7	27,3

Source: Global Humanitarian Assistance Report 2017, (2017). United Kingdom: Development Initiatives Ltd, p.8.

وقد جاءت أكبر خمس دول متلقية للمساعدات الإنسانية في المنطقة العربية، بإجمالي تمويل قدره (6,464) مليار دولار بنسبة 25٪ من إجمالي التمويلات عام 2015م، وهي كما يوضحها الجدول التالي:

### الجدول رقم (4)

أكبر خمس دول متلقية للمساعدات الإنسانية في المنطقة العربية عام 2015م

الدولة	سوريا	اليمن	الأردن	جنوب السودان	العراق
حجم التمويلات بالمليار دولار أمريكي (2015م)	2,139	1,546	0,956	0,935	0,888

Source: Global Humanitarian Assistance Report 2017, 2017, op.cit.

وقد جاءت أكبر مجموعة دول أو جهات ممولّة، كما يوضحها الجدول التالي:

### الجدول رقم (5)

أكبر مجموعة دول ممولّة للمساعدات الإنسانية عام 2015م

الدولة	الولايات المتحدة الأمريكية	تركيا	المملكة المتحدة	ألمانيا	المؤسسات الأوروبية	السويد	اليابان
حجم التمويلات بالمليار دولار أمريكي (2015م)	6,314	6	2,741	2,628	2,343	0,820	0,743

Source: Global Humanitarian Assistance Report 2017, 2017, op.cit.

وقد كانت الجهات الوسيطة بين الممولين والفئات المستفيدة من المساعدات الإنسانية حسب إحصائية 2015م، كما هو مبين في الجدول التالي.

#### الجدول رقم (6)

الجهات الوسيطة بين الممولين والفئات المستفيدة من المساعدات الإنسانية  
عام 2015م

الجهة	المنظمات الدولية متعددة الأطراف	المنظمات غير الحكومية والهلال الأحمر	منظمات الصليب	القطاع الحكومي	أخرى
حجم التمويلات بالمليار دولار أمريكي (2015م)	11,9	9,5	2,3	1,2	0,9

Source: Global Humanitarian Assistance Report 2017, 2017, op.cit.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خيارات المانحين حول التعامل من خلال الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، تتوقف على حالة كل دولة والأهداف المبتغاة من وراء تقديم المعونات، فعندما تكون لدى الجهات المانحة الرغبة في أن تأخذ بعين الاعتبار أولويات الدول المتلقية، وتسعى لمزيد من المشاركة فإنها تفضل التعاقدات متعددة الأطراف، في حين تفضل الاتفاقيات الثنائية في حالة وجود هدف متعلق بالتأثير في عمليات صناعة السياسات العامة ومزيد من السيطرة أو الرقابة<sup>(17)</sup>.

#### ثالثًا- خارطة المعونات الإنمائية الرسمية في مصر:

أجرت مصر برنامجًا للإصلاح الاقتصادي (سياسة الإصلاح الاقتصادي المصري وبرنامج التكيف الهيكلي) أدت إلى إلغاء الديون بشكل كبير من خلال نادي باريس، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى المزيد من المعونات من أجل تطوير قدراتها ومواردها البشرية بكفاءة لزيادة مستوى التنمية<sup>(18)</sup>. وتلقت مصر

خلال العقود الماضية قدرًا كبيرًا من المساعدات الخارجية مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، وإن بدأت المعونات الإنمائية الرسمية لمصر التي يقدمها المانحون الرئيسيون تنخفض خلال السنوات العشر الأخيرة.

وتمثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمفوضية الأوروبية، والدول الأوروبية في الاتحاد الأوروبي، واليابان، والبنك الدولي - أهم الجهات الرئيسة لتمويل التنمية في مصر، واستحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما يمثل 50% من إجمالي المساعدات الإنمائية لمصر في التسعينيات، في حين أسهمت وكالات الأمم المتحدة بنسبة 1,3% من إجمالي المساعدات، في حين أسهمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معًا بنحو 89% من إجمالي المساعدات المقدمة لمصر خلال هذه الفترة.

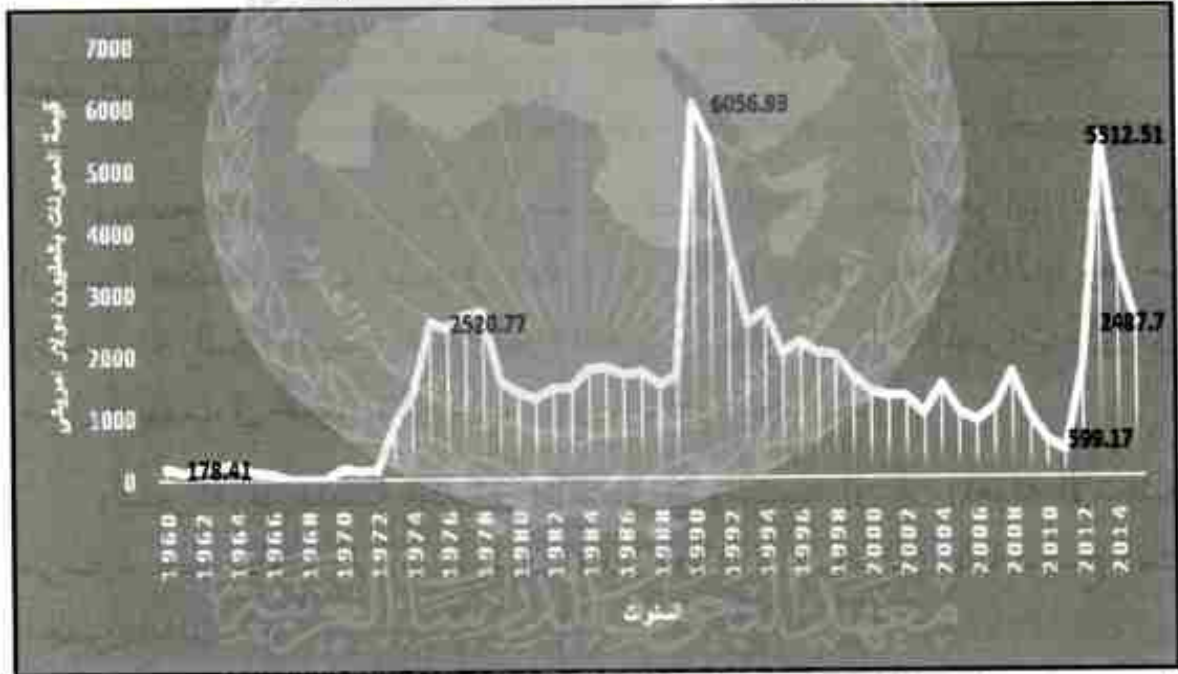
وشهدت السنوات القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين انخفاضًا في المعونات الإنمائية الرسمية لمصر؛ نتيجة لقرار الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض مساعداتها الخارجية لمصر بنسبة 5% سنويًا من 1999م-2009م، نظرًا لتصنيف مصر دوليًا ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط الأقل<sup>(19)</sup>.

وقد تلقت مصر بين عامي 2005م و2010م 6,9 مليار دولار أمريكي (بمؤشر صافي المعونات التنموية)، في حين ارتفع المبلغ اعتبارًا من عام 2011م فصاعدًا إلى 11,3 مليار دولار. وفي الفترة ما بين عامي 2005م و2008م، بلغ متوسط المعونات الإنمائية الرسمية الصافية 0,9 في المئة من الدخل القومي الإجمالي و3,3 في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي، في حين أنه بين عامي 2009م و2013م انخفضت المعونات الإنمائية الرسمية قليلًا إلى 0,8 في المئة من الدخل القومي الإجمالي. وتشير الفترة ما بين 2005م-2014م، إلى أن أكبر المانحين الثنائيين من حيث المساعدات هم: الإمارات العربية المتحدة؛ والولايات المتحدة الأمريكية؛ وفرنسا؛ وألمانيا؛ واليابان، في حين كانت المعونات متعددة الأطراف

تشمل البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية، والمؤسسة الإنمائية الدولية)، والاتحاد الأوروبي؛ والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي<sup>(20)</sup>.

وتشير بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية الدولية World Development Indicators)، إلى تطور حجم المعونات الدولية الرسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من 1960م حتى 2014م (مليون دولار أمريكي)، كما يوضح ذلك الشكل التالي:

شكل (1): تطور حجم المعونات الدولية الرسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من 1960م حتى 2014م



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:

The World Bank (2017), Net official development assistance and official aid received, available at ([https://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD?name\\_desc=false](https://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD?name_desc=false)), accessed on September 2017.

ويتضح من الشكل البياني السابق أن حركة المعونات الدولية في انخفاض منذ عام 2012م، ويوضح الجدول التالي توزيع حجم المعونات على الفترات الزمنية المختلفة.

الجدول رقم (7)

توزيع حجم المعونات على الفترات الزمنية المختلفة

النسبة إلى إجمالي التمويل	صافي قيمة التحويلات من المعونات الدولية الرسمية (مليون دولار أمريكي)	الفترة الزمنية
2%	1,343	الإجمالي من عام 1960-1970م
23%	16,860	الإجمالي من عام 1971-1981م
58%	43,017	الإجمالي من عام 1981-2011م
17%	12,324	الإجمالي من عام 2011-2015م
100%	73,544	إجمالي التحويلات التي حصلت عليها مصر منذ 1960-2015م

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في:

David Rodman (2005: data updated 2015) An Index of Donor Performance, op.cit.

ويوضح التقرير السابق أن ما يزيد عن نصف إجمالي حجم المعونات الإنمائية الرسمية حصلت عليها مصر في الفترة من 1981م حتى عام 2011م، وهو ما يتطلب الدراسة التقييمية لهذه الفترة لتحديد العائد من تلك المعونات وإلى أي مدى أسهمت في تحقيق تقدم ملموس في النواحي المختلفة.

و يشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن المعونة الإنمائية الرسمية لمصر عام 2015م، توزعت على القطاعات المختلفة، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (8)

توزيع المعونات الإنمائية الرسمية على القطاعات المختلفة في مصر عام 2015م

الإجمالي	معونات أخرى	المعونات الإنسانية	القروض	مساعدات البرامج العامة	قطاعات متعددة	الاقتصادي	الاجتماعي	القطاع
4258	7	69	13	2006	281	287	1234	361

المخصص (مليون دولار أمريكي)

Source: OECD (2017), Development Aid at Glance: Statistics By region-Development countries, 2017 edition, op.cit., p.15.



ويشير تقرير الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفاعل، إلى أن إسهامات الشركاء في المعونات الإنمائية الرسمية في مصر عام 2014م، كانت كما يوضحها الجدول التالي:

#### الجدول رقم (9)

إسهامات الشركاء في المعونات الإنمائية الرسمية في مصر عام 2014م

المصدر	نسبة المساهمة في التمويل الإجمالي
البنك الدولي	75%
مؤسسات الاتحاد الأوروبي	5%
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	5%
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)	4%
الكويت	3%
صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID)	2%
سويسرا	1%
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	1%
إيطاليا	1%
أخرى	3%

Source: The Global Partnership for Effective Development Co-operation (2016), Egypt Monitoring profile-October 2016, retrieved from [http://effectivecooperation.org] accessed on September 2017.

ويتضح من الجدول السابق أن البنك الدولي مثل أكبر المساهمين في المعونات الإنمائية الرسمية عام 2014م.

رابعاً- الإطار الدولي الحاكم للمعونات الإنمائية الرسمية:

اهتمت المنظمات الدولية المعنية بالتمويلات ذات الطبيعة الإنمائية بوضع أطر تنظيمية يكون من شأنها زيادة العائد على الدول المتلقية. وتشير دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، إلى وجود عدد من المحطات

الرئيسة الخاصة بالأطر الدولية المتعلقة بفاعلية المعونات الدولية أثرت على صياغة الرؤية العالمية المتعلقة بمحومة المعونات الدولية<sup>(21)</sup>. وتعرض الدراسة في ما يلي أهم تلك المراحل:

(أ) صدور تقرير ("OECD" Development Assistance Committee)، بعنوان «رسم شكل القرن الـ 21: دور التعاون الإنمائي في وضع المبادئ الأساسية لفاعلية المعونات عام 1996م»<sup>(22)</sup>:

وقد أكد التقرير على الحاجة الملحة للتعاون الإنمائي وضرورة توفر إستراتيجيات من شأنها أن تساعد على إدارة التحديات الناشئة والفرص في القرن المقبل على الصعيد الدولي.

ويطرح التقرير عددًا من التساؤلات المهمة حول مدى تأثير القرارات المتعلقة بالدعم الدولي الخاص بالتنمية في تحديد الرؤية الشاملة المستقبلية للمجتمعات النامية، وعن ما إذا كانت المعونات الدولية يمكن أن تساعد في إيجاد نظام عالمي مستقر، وتجنب مستقبل الصراع والفوضى، والفقر والتدمير البيئي؟ وكيف سيتكيف التعاون الإنمائي مع السياق العالمي المتغير، وأن يركز على النتائج أكثر من مجرد مُدخّلات التنمية.

(ب) إعلان الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000م:

أعلنت الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما شكل معه إطارًا يساعد على المزيد من التنسيق الفاعل، سواء بين مجموعة الدول المانحة أو داخل الدولة الواحدة، وكذلك تحديد أولويات توجيه المعونات الإنمائية الرسمية من حيث التوزيع الجغرافي أو القطاعات. كما شكلت الأهداف الإنمائية للألفية مرجعًا مهمًا في رصد العائد من المعونات الدولية وتقييمه، ووضع منظومة للشراكة العالمية من أجل التنمية<sup>(23)</sup>.

(ج) عقد مؤتمر مونتيري «المكسيك» لتمويل التنمية عام 2002م:

أكد المؤتمر على مجموعة من الأهداف التمويلية من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والدعوة إلى البحث عن أنسب الوسائل للإدارة الفاعلة للمعونات التنموية، من أجل التأكد من أنها توظف بشكل فاعل ومؤثر على الوضع التنموي وتحقق الأثر المطلوب في حقل التنمية. وكشف عن أهم تحديات التمويل لأغراض التنمية في البلدان النامية، وذلك بهدف القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتشجيع التنمية المستدامة.

وقد أشار المؤتمر إلى القلق بخصوص الخفض الكبير في الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

وقد أشار المؤتمر إلى عدد من الإجراءات الرئيسية اللازمة لدعم مجهودات التنمية، ومنها: تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية من خلال دعم الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة، حيث تشكل تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الاستقرار المالي الدولي عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية، حيث تؤدي المعونات الإنمائية الرسمية دوراً أساسياً؛ إذ إنها تكمل مصادر أخرى لتمويل التنمية، ولا سيما في تلك البلدان الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار المباشر الخاص، إضافة إلى الإدارة الفاعلة للدين الخارجي، ومعالجة المشاكل المتصلة بالأنظمة الإدارية المتعلقة بالنظم النقدية والمالية والتجارية الدولية والتي تدعم العمليات التنموية<sup>(24)</sup>.

( د ) الاجتماع رفيع المستوى بشأن التنسيق والتوافق: إعلان روما عام 2003م<sup>(25)</sup>:

أكد إعلان روما على ضرورة التنسيق بين الشركاء داخل القطر الواحد، وذلك من أجل توفير التكلفة الخاصة بالمصروفات التشغيلية الخاصة بالتمويل، وهو ما يعظم الإفادة للفئات المتلقية للمعونات. وتوصية المانحين بالعمل على زيادة التفويض ورفع كفاءة العاملين الميدانيين؛ لتكون لهم حرية التصرف لإدارة البرامج والمشروعات القطرية بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة. كما وجّه الاجتماع نحو بناء قدرات الحكومات على المستوى القطري للقيام بدور ريادي أكبر وامتلاك النتائج الإنمائية، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني المناسب والمتسق مع احتياجات الدول المتلقية.

( هـ ) الاجتماع رفيع المستوى رقم (2) وإعلان باريس حول فاعلية المعونات عام 2005م:

اتفقت كل من الجهات الممولة والدول النامية على 56 التزامًا في شكل إجراءات محددة من أجل تحسين جودة المعونات، وتم متابعة هذه الالتزامات من خلال 12 مؤشرًا في أعوام 2005م، و2007م، و2010م. وقد جاء إعلان باريس لتأكيد الالتزامات التي قطعت في مؤتمر روما بتحقيق التنسيق والمواءمة في تقديم المعونات، ووجّه نحو دعم المجالات الآتية:

- تدعيم إستراتيجيات التنمية الوطنية في البلدان الشريكة وما يصاحبها من أطر خاصة بالعمليات (على سبيل المثال: أطر التخطيط، والموازنة، وتقييم الأداء).

- زيادة المواءمة بين المعونات وبين أولويات البلدان الشريكة وأنظمتها وإجراءاتها، ومساعدة هذه البلدان على تدعيم قدراتها.

- رفع مستوى مساءلة الجهات المانحة والبلدان الشريكة، كلُّ أمام مواطنيه وبرلمانه، في ما يتعلق بسياسات التنمية والإستراتيجيات والأداء.

- القضاء على ازدواجية الجهود وترشيد أنشطة الجهات المانحة؛ كي تحقق أقصى قدر ممكن من الرّشادة في التكاليف.

- تحديد إجراءات ومعايير الأداء والمساءلة في أنظمة البلدان المتلقية في ما يتعلق بإدارة المالية العامة والتوريدات والضمانات الائتمانية والتقييمات البيئية، بما يتمشى مع ما هو مقبول على نطاق واسع من ممارسات جيدة على المستوى العالمي<sup>(26)</sup>.

( و ) الاجتماع رفيع المستوى رقم (3) وصدور أجندة أكّرا «غانا» للإجراءات التنفيذية في عام 2008م:

في هذا الإطار اتفقت كل الأطراف المعنية بالعمل التنموي (المانحون من مجموعة «DAC» والمانحون من غير مجموعة «DAC»، والدول النامية، ومنظمات المجتمع المدني، والبرلمانيون، والشراكات العالمية)، على مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تسرع من إنجاز الالتزامات الخاصة بإعلان باريس. وقد أكد برنامج العمل على ثلاثة موضوعات رئيسة هي<sup>(27)</sup>: الملكية: حيث يجب أن تقوم الدول المتلقية للمنح بدور أكثر فاعلية في صياغة سياستها التنموية؛ وإقامة شراكات شاملة تضم جميع الأطراف أصحاب المصلحة - ليس فقط الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية والبلدان النامية، بل أيضًا الجهات المانحة الجديدة والمجتمع المدني - مشاركة كاملة؛ وتحقيق النتائج التي سيكون لها تأثير حقيقي وقابل للقياس على التنمية.

( ز ) صدور مجموعة مبادئ خاصة بالشراكة والمجتمع المدني عام 2010م:

صدرت في هذا العام مبادئ إسطنبول من أجل فاعلية تنمية منظمات المجتمع المدني، وصدر إعلان ديبي للمبادئ الجديدة لبناء السلام وبناء الدولة، وإعلان بوجوتا حول فاعلية المعونات وتضمين الشركاء في العملية التنموية.

( ح ) اتفاقية شراكة بوسان Busan عام 2011م<sup>(28)</sup>:

يوفر إطار الشراكة الفاعل ببوسان آلية لمواصلة الحوار والجهود الرامية إلى تعزيز فاعلية التعاون الإنمائي. وقد أسست الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفاعل (Partnership for Effective Development Co-operation) كنتيجة مباشرة لاتفاق شراكة بوسان، وهو ما يساعد على ضمان المساءلة عن تنفيذ التزامات بوسان على المستوى السياسي. وتسلط وثيقة شراكة بوسان الضوء بشكل خاص على مجموعة من المبادئ المشتركة لجميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية التي تُعدُّ أساسية لجعل التعاون الإنمائي فاعلاً وهي: ملكية أولويات أجندة التنمية من قبل البلدان النامية؛ والتركيز على النتائج؛ وتشجيع الشراكات من أجل التنمية؛ ودعم الشفافية والمسؤولية المشتركة.

( ط ) بيان الاجتماع رفيع المستوى بالمكسيك عام 2014م<sup>(29)</sup>:

أكد الاجتماع على أن تلتزم الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفاعل، بإحداث نُقْلة نوعية نموذجية من مجرد قياس فاعلية المساعدات إلى تحقيق تعاون إنمائي فاعل ومستدام، تدعمه المساعدات الإنمائية الرسمية وتأثيرها المحفّز للتنمية، بوصفها المصدر الرئيس للمساعدات الإنمائية الدولية، للتمكن من توفير دعم أفضل لتحقيق تأثير نمو واسع النطاق وطويل الأجل يقوم على تعزيز الاعتماد على حشد الموارد المحلية وتضافر جهود أصحاب

المصالح كافة في القطاعين العام والخاص، المعنيين بالتنمية على المستويات كافة. وأكد على الالتزام بمجموعة من الإجراءات المحددة من أجل تحقيق نتائج تنموية شاملة ومستدامة، ومنها: ملكية الدول النامية لحق وضع أولويات التنمية؛ والتركيز على النتائج؛ ودعم الشراكات والتنمية الشاملة؛ وتفعيل الشفافية والمساءلة؛ وتحول الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات إلى التمتع بالقدرة على مواجهة الكوارث، وتأمين حشد كافٍ للموارد المحلية العامة والخاصة من أجل دعم التنمية، ودعم الحوار والتكامل بين دول الجنوب مع بعضها وتبادل الخبرات في ما بينها.

### (ي) مؤتمر أديس أبابا عام 2015م:

كشف المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والذي عقد في أديس أبابا عام 2015م، عن إيمان المجتمع الدولي بالدور المهم الذي يؤديه التمويل الدولي في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد محلياً من مصادر عامة، ولا سيما في أشد البلدان فقراً وضعفًا، حيث الموارد المحلية محدودة. وقد أشار المؤتمر إلى ضرورة استمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعاون الإنمائي وأثره وفاعليته، والجهود الدولية الأخرى المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقيد بمبادئ فاعلية التعاون الإنمائي المتفق عليها<sup>(30)</sup>.

ويوضح العرض السابق أن الأطر الدولية الحاكمة للمعونات الإنمائية الرسمية، قد أرست مجموعة من القواعد المهمة التي تضع مجموعة من الإرشادات التي تعظم من قيمة العائد من تلك المعونات، مثل: المشاركة من قِبَل المجتمعات المتلقية؛ وحق المساءلة والمراقبة؛ وتحسين شروط التمويل الدولي الإنمائي؛ ووضع مجموعة من المؤشرات التي تهدف نحو الرصد المتواصل لآثار المعونات الدولية على حالة الدول المختلفة. ومن ثَمَّ مكنت تلك الأطر الدولية من وضع شروط

ذات وضعية أحسن للدول المتلقية ومكنتها من إجراء عمليات التفاوض على أرض صلبة.

خامساً- محددات الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية:

أدت التحديات الجسام التي واجهت العمليات التنموية خلال الحقبة الماضية إلى تعبئة الجهود المنظمة من أجل تعزيز فاعلية المعونات الدولية، وذلك من خلال تطوير مبادئ الحوكمة المتعلقة بالمعونات الدولية «الشفافية والمساءلة والملكية»؛ ودعم النظم الإدارية القائمة على تيسير أعمال المعونات الإنمائية الرسمية من خلال تطبيق مبادئ الإدارة العامة الجديدة، واعتماد منظومة الإدارة المرتكزة على النتائج؛ وتحسين عمليات تقييم أثر برامج ومشروعات المعونات الإنمائية الرسمية المختلفة والعائد منها<sup>(31)</sup>. ويشير تحليل الإطار الدولي الحاكم للمعونات الإنمائية الرسمية إلى مجموعة من المحاور المحددة لفاعلية المعونات الدولية وتحقيق أهدافها، وهي كما يلي:

(أ) حوكمة المعونات الإنمائية الرسمية (الشفافية والمساءلة):

تتطلب عمليات تعزيز الشفافية تحسين عمليات نشر البيانات بشكل غير مقيد عن التعاون الإنمائي، ودعم استخدام هذه البيانات من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛ وتحديث ترتيبات المساءلة المتبادلة على مستوى الدولة، لتشمل جميع الشركاء الإنمائيين ذوي الصلة، بطريقة شاملة وشفافة؛ وتحسين قدرة السلطات المحلية والبرلمانات على توفير معلومات شفافة للمواطنين بشأن استخدام الموارد؛ ومراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لسلسلة القيمة الخاصة بالمعونات الدولية والمجالات التي تم العمل بها<sup>(32)</sup>.

ويقصد بالمساءلة التزام بإثبات أن العمل قد سار طبقاً لما اتفق عليه من



قواعد ومعايير، أو التزام بتقديم تقرير متجرّد واضح ودقيق عن نتائج الأداء بالقياس إلى المهام أو الخطط المكلف بها، وقد يستدعي ذلك إثباتًا دقيقًا، بل قانونيًا بأن ما تمّ من عمل كان مطابقًا لشروط العقد<sup>(33)</sup>.

وتتطلب عمليات المساءلة الفاعلة أن يتم إشراك البرلمان والحكومة والمجتمع المدني في تقييم أثر التداخلات التنموية وجمع الأدلة الكافية على أن برامج التنمية قد تمكنت بشكل جيد من تحقيق النتائج<sup>(34)</sup>.

ويشير أحد التقارير الخاصة بمنظمة الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)، إلى أن معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا تعاني من نقص في السياسات العامة والأطر القانونية المناسبة لضمان اعتماد نهج المشاركة في عملية التنمية، فمشاركة البرلمان، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في الحوارات والمناقشات الخاصة بالسياسات العامة - محدودة أو تكاد تكون منعدمة<sup>(35)</sup>.

(ب) ملاءمة التداخلات التنموية الممولة وتحديد النتائج والاستدامة:

تتطلب فاعلية المعونات الإنمائية التأكد من ملاءمة أهداف التدخل الإنمائي لمتطلبات المستفيدين، وحاجات الدولة المتلقية، والأولويات العامة. ومن ثمّ تحتاج المنظمات متعددة الأطراف أن تكون قادرة على التأقلم مع المتغيرات الدولية الحديثة، وأن تتجاوب مع حالات الدول الداخلية وبشكل متكامل، بحيث لا تتبعثر الجهود<sup>(36)</sup>.

كما يجب أن يتم التأكد من أن النتائج أو المخرجات، سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة، إيجابية أم غير إيجابية، تترتب على التدخل الإنمائي الممول، وذلك لقياس الأثر وتحديد الدروس المستفادة للمستقبل، وهو ما يتطلب أن تعتمد الدول المتلقية على مفهوم الإدارة القائمة على النتائج، وهي إستراتيجية إدارية تركز على الأداء وتحقيق المخرجات والتأثيرات.

ويتطلب تطبيق مفهوم الإدارة المرتكزة على النتائج اعتمادَ الإطار المنطقي (Logical Framework) في تصميم التدخلات التنموية الممولة، حيث إن الإطار المنطقي يمثل أداة إدارية تُستخدم لتحسين تصميم التدخلات على مستوى المشروعات في أغلب الأحيان.

وتؤدي كل العوامل السابقة - دون شك - إلى تحقيق الاستدامة، ومن ثمَّ استمرارِ المنافع الناشئة عن التدخل الإنمائي بعد إتمام المساعدة الإنمائية، ومن ثمَّ احتمال الحصول على منافع طويلة الأجل<sup>(37)</sup>.

وفي هذا الإطار يجدر التأكيد على أنه يجب أن يكون الغرض من التعاون الإنمائي واضحًا ومحددًا ويوجد له ما يدعمه، سواء على المستوى التشريعي أو السياسي، كما يجب عدم السماح للضغط على المدى القصير للحصول على نتائج سريعة أن تكون على حساب السياسات التنموية طويلة الأجل لتحقيق التنمية الفاعلة، وهو ما يتطلب وضع مسؤوليات واضحة ومحددة لضمان العائد من التدخلات التنموية التي تم اختيارها ووضع آليات لقياس أثرها، وخصوصًا على المناطق الفقيرة المستهدفة<sup>(38)</sup>.

(ج) تحسين شروط المنح الدولية للدعم الفني المصاحب، ونظم المشتريات وإجراءاتها:

أشارت معظم الأطر والإعلانات الدولية الخاصة بالمنح والمساعدات الدولية مثل إعلان باريس وإعلان روما، وكذلك الإجراءات الإرشادية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أهمية أن تشارك الدول المتلقية في وضع الشروط الخاصة بتلك المنح والمعونات، ويأتي على رأس تلك الشروط ما يتعلق بأوجه الصرف أو إجراءات الشراء والتوريد الخاصة بالمنح أو المساعدات.

وقد تلجأ بعض الدول المانحة أو المنظمات الدولية، كما في حالة الاتفاقيات

المتعددة الأطراف، إلى فرض تلك الشروط بغرض منع الفساد الذي قد يصاحب عمليات إدارة المعونة أو ضمان وصول المعونة إلى الفئات المستفيدة، وهو ما قد يتعارض - في بعض الأحيان - مع المصالح الخاصة لبعض الأطراف داخل الدول المتلقية، مثل حالة أن تتطلب بعض الاتجاهات السياسية أن يتم تخصيص أماكن ما لتوزيع المعونات، بينما تحتم المصلحة التنموية وخارطة الاحتياجات توزيعها في أماكن أخرى.

إضافة إلى ما سبق فإن المعونات الدولية تكون مصحوبة - في غالب الأحوال - بنسبة مخصصة للدعم الفني، والذي غالبًا ما يكون من خلال الاستعانة بخبراء من الدول المانحة، وهو ما يثير قضية مهمة تتعلق بالحاجة لهؤلاء الخبراء بالفعل، وإلى أي مدى تكون مؤهلاتهم وخبراتهم تناسب طبيعة الأعمال المطلوبة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الملاحظات السابقة لا يجب أن تقلل من أهمية والحاجة للدعم الفني المصاحب للمساعدات الدولية، وذلك دعمًا لبناء قدرات الدول المتلقية، وأيضًا للتأكيد على الاستدامة من خلال البناء المؤسسي والبشري في تلك الدول. إلا أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان أن الدعم الفني أو الشروط المصاحبة للمعونات الدولية يجب أن يتم وضعها بالشراكة مع الدول المتلقية، ومن خلال اقتناعهم بجدواها، ووضع الخطط المناسبة لتعظيم الاستفادة والعائد منها. كما يجب على الدول المانحة أن لا تغالي في تخصيص الموارد الخاصة بالدعم الفني بما يؤدي إلى إهدار القيمة الحقيقية للمعونة التنموية.

#### العماد الخمسة العربية: (د) الشراكة والشعور بالملكية:

تمثل الشراكة الفاعلة أحد الأسانيد المهمة في تعظيم الاستفادة من تدخلات المعونات الإنمائية الرسمية. ومن أجل دعم الشراكة الفاعلة في مجال الأنشطة التنموية «التعاون التنموي»، فإنه يجب التشجيع على إقامة شراكات إنمائية شاملة تركز على: زيادة الجهود؛ لضمان تهيئة بيئة مواتية لجميع الشركاء، بما في

ذلك البرلمانات والحكومات المحلية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية والأعمال الخيرية والنقابات، ودعم آليات التعاون على الصعيد القطري؛ وتعزيز بيئات السياسات التمكينية للقطاع الخاص لدعم الممارسات التجارية المسؤولة والشاملة والمستدامة؛ ودعم الحوار المنظم والشراكة لتعزيز هذا النهج؛ ودعم المجتمع المدني في أداء دوره الكامل بوصفه فاعلاً إنمائيًا مستقلًا في حد ذاته، وضمان أن تكون عملياته فاعلة قدر الإمكان؛ ودعم الأعمال الخيرية لتحقيق أقصى قدر من إسهاماتها المحددة في التنمية المستدامة<sup>(39)</sup>.

وقد تؤثر بعض العوامل على فاعلية الشراكة، بعضها يعود لمسائل متعلقة بالجهات المانحة والآخر يرجع لبعض الأسباب المرتبطة بطبيعة الدول المتلقية. وفي واقع الأمر لا يخلو العمل في مجال التنمية، ومن ثمَّ المعونات الدولية من وجود تحيزات شخصية أو أيديولوجية تعود لطبيعة العاملين أو المنظمات في مجال التنمية، والتي تعكس رؤاهم في تبني نموذج دون الآخر. ومن ثمَّ يثار تساؤل مهم حول حقوق الدول المتلقية والفقراء التي تعمل من أجلهم التنمية في التعبير عن أولوياتهم واختياراتهم<sup>(40)</sup>.

إضافة إلى ما سبق فإن القادة السياسيين أيضًا داخل الدول المختلفة لهم رؤاهم، وهنا يطرح تساؤل مهم عن ما إذا كان القادة السياسيون للبلدان المتلقية يستخدمون المساعدات الخارجية في خدمة مصالحهم السياسية أو الشخصية، ذلك أن تخصيص المعونة بشكل متحيز وبعيدًا عن أولويات الاحتياجات الفعلية يقلل من فاعلية المعونة، ويؤثر عليها بالسلب وقد لا يؤدي إلى تحقيق أثر ملموس في المجال التنموي<sup>(41)</sup>.

ويمثل شعور الدولة المتلقية بأهمية المنح الخاصة بالتدخلات التنموية وملكيته، مفتاحًا جوهريًا لزيادة الفاعلية وتحقيق الاستدامة التنموية، ومن ثمَّ يجب على الجهات المانحة أن تدعم السياسات الوطنية وليس الإحلال محل تلك

السياسات أو تغيير مسارها<sup>(42)</sup>. ومن ثمَّ يجب أن تعمل الجهات المانحة بوضوح من خلال الإطار الاستراتيجي والبرامجي الذي تضعه الدولة، حتى يكون التأثير الإيجابي مخططًا وله أثر<sup>(43)</sup>.

يجب أن تتعاون الجهات المانحة والقطاعات الحكومية في ما بينها من أجل تنسيق الجهود والاستغلال الفاعل للموارد، ذلك أن المبادرات الفردية أو العمل في بعض القطاعات بشكل غير متكامل يؤدي إلى ضياع أثر الجهود<sup>(44)</sup>.

ويشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن اثنين من كل خمس حالات تعاون مساعدات متعددة الأطراف (Multilateral Aid) تكون في شكل معونات صغيرة الحجم «نسبيًا»، ومن ثمَّ فهي تشكل مصدرًا لتجزئة المعونة وضعف التأثير الخاص بها<sup>(45)</sup>. ويؤكد ذلك دراسة برادلي وآخرين من خلال تحليل العلاقة بين المعونات الدولية وإحداث الإصلاح المنشود في الدول المتلقية، وقد أشارت الدراسة إلى أنه في معظم الحالات ما يلبث أن تتوقف تلك الإصلاحات بعد انتهاء التمويل المخطط، كما أنه يصعب تحديد دور كل تمويل في عملية الإصلاحات بسبب التداخل الكبير بين التمويلات المختلفة. ومن ثمَّ تبنت الجهات المانحة ضرورة إشراك المعنيين من المستويات المختلفة في الدول المتلقية في عمليات تصميم التدخلات التنموية المختلفة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها<sup>(46)</sup>.

وقد ذهب العديد من الجهات المانحة إلى المطالبة من الجهات المتلقية بأن تسهم ببعض التمويل في تنفيذ المشروعات، وهو ما يدعو إلى إعادة التفكير في طريقة اختيار المشروعات بشكل أكثر مناسبة<sup>(47)</sup>.

وفي هذا الإطار يمكن توظيف منهجية السياسات العامة المرتكزة على الأدلة والبراهين والتي توظف الدلائل في رسم السياسات العامة والاختيار بين أفضلها تحقيقًا للصالح العام<sup>(48)</sup>.

## (هـ) المتابعة والتقييم وقياس الأثر:

ويشير تقييم المشروعات أو البرامج التنموية إلى تلك الإجراءات المنهجية والموضوعية لتدخلات تنموية ما زالت قائمة أو تم الانتهاء منها، والتي تهدف إلى تحديد العائد من تلك التدخلات وتحديد قيمة وأهمية هذا التدخل. وتهدف عمليات التقييم بشكل أساسي إلى تحديد فاعلية وكفاءة وملاءمة واستدامة تدخل إنمائي محدد، ومن ثمَّ توظيف تلك النتائج والتوصيات في ما يتعلق بالتدخل الإنمائي المحدد لاستخلاص الدروس من أجل التصميم والتنفيذ في المستقبل<sup>(49)</sup>.

ويختلف مدئى النضج المؤسسي لعمليات الرصد والتقييم من دولة لأخرى، ولكن مما يجدر ذكره أن ازدياد وعي الشعوب وكذلك المؤسسات البرلمانية، ومطالبة الجهات المانحة، قد أفضوا إلى ضرورة وجود حد أدنى من عمليات الرصد والتقييم في معظم الدول، كما أن لدى معظم الحكومات وحدة أو شعبة مكلفة بالرصد والتقييم. وتبذل جميع البلدان تقريبًا جهودًا مكثفة للإفادة من نتائج عمليات التقييم المختلفة، سواء من خلال المؤسسات البرلمانية، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، والجهات المانحة أو أصحاب المصلحة الآخرين<sup>(50)</sup>.

وتشجع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجهات المانحة على تعزيز عمليات التقييم المشتركة بدلًا من التقييم الثنائي، حيث يساعد ذلك على ضمان تقييم المنظمات على أساس الأهداف العامة المشتركة، ومن ثمَّ قياس التغيير الناتج عن تلك المعونات في المجال الأوسع، وتأثير ذلك على المنظمات بشكل عام بدلًا من مجرد تقييم تدخلات محدودة<sup>(51)</sup>.

وتهدف عمليات التقييم إلى تحديد الدروس المستفادة، وذلك بهدف استخلاص تجارب من تقييم المشروعات أو البرامج أو السياسات في ظروف خاصة، وتطبيقها على حالات أوسع. وغالبًا ما تسلط هذه الدروس الضوء على

مَكَانِ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ فِي الْإِعْدَادِ وَالتَّصْمِيمِ وَالتَّنْفِيزِ، وَالتِّي يَكُونُ لَهَا انْعِكَاسٌ عَلَى الْأَدَاءِ وَالتَّنَاجِجِ وَالتَّأثيرِ<sup>(52)</sup>. وَيَفْضَلُ فِي حَالَةِ المَعُونَاتِ الْإِنْمَائِيَّةِ أَنْ تَتَمَّ عَمَلِيَّاتُ تَقْيِيمِ اللِّبْرَامِجِ بِشَكْلِ قِطَاعِي، وَيَقْصَدُ بِهَا تَقْيِيمُ لِسُلْسَلَةِ مِنَ التَّدْخَلَاتِ الْإِنْمَائِيَّةِ فِي قِطَاعٍ مِنَ القِطَاعَاتِ فِي بِلْدٍ وَاحِدٍ، تَسْهَمُ جَمِيعُهَا فِي تَحْقِيقِ هَدَفِ إِنْمَائِيٍّ مَحْدَدٍ، فِي حِينٍ يَعْرِفُ تَقْيِيمِ اللِّبْرَامِجِ إِلَى عَمَلِيَّاتِ التَّقْيِيمِ الْخَاصَّةِ بِمَحْفَظَةِ التَّدْخَلَاتِ الْإِنْمَائِيَّةِ الَّتِي يَتَوَلَّاهَا مَانِحٌ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرَ فِي قُطْرٍ شَرِيكَ اسْتِنَادًا إِلَى إِسْتِرَاتِيجِيَّةِ المَسَاعَدَةِ<sup>(53)</sup>.

وَقَدْ أَشَارَتْ عِدَّةُ دَرَاثَاتٍ إِلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ التَّوَصِيَّاتِ وَالحُلُولِ الَّتِي تَعْظَمُ مِنْ قِيَمَةِ عَمَلِيَّاتِ الرِّصْدِ وَالتَّقْيِيمِ فِي قِيَاسِ العَائِدِ مِنَ التَّدْخَلَاتِ التَّنْمُويَّةِ، وَمِنْهَا: تَزْكِيَّةٌ وَدَعْمٌ الطَّلَبِ عَلَى التَّطْوِيرِ المُوَسَّسِي لِلرِّصْدِ وَالتَّقْيِيمِ فِي الْإِدَارَةِ الْحُكُومِيَّةِ وَالهَيْئَاتِ المَعْنِيَّةِ؛ وَإِيجَادُ بِيئَةٍ مُمْكِنَةٍ (Enabling Environment) لِاعْتِمَادِ تَقْنِيَّاتِ وَأَدْوَاتِ الرِّصْدِ وَالتَّقْيِيمِ؛ وَضَمَانُ الشَّفَافِيَّةِ وَالمَسَاعَلَةِ المَتَبَادَلَةِ؛ وَتَيْسِيرُ تَنْسِيقِ الْجِهَاتِ المَانِحَةِ لِلجُهِودِ الرَّامِيَّةِ إِلَى دَعْمِ إِنْشَاءِ وَتَنْفِيزِ ثِقَافَةِ إِدَارَةِ الْأَدَاءِ دَاخِلَ الْكِيَّانَاتِ المَسْؤُولَةِ عَنِ التَّدْخَلَاتِ التَّنْمُويَّةِ؛ وَإِشْرَاكُ مَنظَمَاتِ المَجْتَمَعِ المَدْنِيِّ مِنْ خِلَالِ الشَّرَاكَاتِ الْحُكُومِيَّةِ وَبِنَاءِ القُدْرَاتِ؛ وَتَشْجِيعُ نَشْرُهَا بِوَصْفِهَا أَدْوَاتٍ لِلتَّعَلُّمِ؛ وَوَضْعُ بَرَامِجٍ شَامِلَةٍ لِبِنَاءِ القُدْرَاتِ فِي مَجَالِ التَّشَاوُرِ مَعَ المَنظَمَاتِ غَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ، وَمَرَاكِزِ التَّفَكِيرِ المَسْتَقْلَةِ، وَالتَّدْرِيبِ وَالمَعَاهِدِ وَالجَامِعَاتِ؛ وَتَضْمِينِ السِّيَاسَاتِ، وَضَمَانِ أَنْ تَكُونَ السُّلْطَةُ المَخْتَصَّةُ مَجْهَّزَةً بِالقُدْرَاتِ المَطْلُوبَةِ لِلقِيَامِ بِهَذِهِ المَهْمَةِ؛ وَتَحْسِينِ وَاسْتِخْدَامِ مَعَايِيرِ الجُودَةِ المُوَحَّدَةِ، وَالاسْتِقْلَالِيَّةِ، وَتَوْظِيفِ مَدُونَاتِ قَوَاعِدِ السُّلُوكِ<sup>(54)(55)</sup>.

#### ( و ) النظم الإدارية الداخلية في الدول المتلقية:

وَبَشَكْلِ الْإِطَارِ المُوَسَّسِي بِالدَّوْلَةِ أَحَدِ الْأَبْعَادِ المَهْمَةِ لِتَعْظِيمِ الْإِفَادَةِ مِنَ المَعُونَاتِ الدَّوْلِيَّةِ المَقْدَمَةِ، فِي حَالَةِ وُجُودِ نَظْمٍ جَيِّدَةٍ لِلتَّخْطِيطِ وَالتَّنْفِيزِ وَأَيْضًا

دولاب إداري يمكّن من توفير البيئة الداعمة للبرامج والمشروعات التنموية، يسهم ذلك وبدرجة كبيرة في تعظيم العائد من التدخلات التنموية المختلفة. ولا سيما الإدارة المتعلقة بالمالية العامة؛ لما لها من أثر كبير في تحقيق الاستفادة وتوفير عناصر المساءلة والشفافية المطلوبة.

تمثل الإدارة الفاعلة للمالية العامة مدخلاً مهماً في تطوير نظم وآليات إدارة المعونات بالدول المختلفة، ذلك أن تقديم تلك المعونات التنموية من خلال آليات المالية العامة المتاحة بالدولة، وأن يكون ذلك مقروناً ببرامج لبناء القدرات للجهات المسؤولة عن الإدارة المالية، يسهم بدون شك في دعم مفهوم الاستفادة، ومن ثمّ يجب أن تكون الجهات المانحة مراعية لسياق الدولة التي تعمل بها، وأن تأخذ بالحسبان التنظيم المؤسسي السائد في الدولة الشريكة، وأولوياتها<sup>(56)</sup>.

سادساً- الأطراف المعنية بإدارة المعونات الإنمائية الرسمية في مصر:

تزرخ الساحة المصرية بالعديد من الأطراف المعنية بمسألة إدارة المعونات الإنمائية الرسمية، وهي: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، وزارة الخارجية، وزارة التضامن الاجتماعي، والمنظمات الدولية العاملة في مصر.

(أ) وزارة الاستثمار والتعاون الدولي:

تنسق وزارة الاستثمار والتعاون الدولي مع شركاء التنمية في مصر، وتضطلع بدور نشط في تعزيز الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتأمين المساعدات المالية وغير المالية لإكمال الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتولى الوزارة مسؤولية ضمان أن تتمشى جميع المشروعات المنفذة من خلال المعونات الإنمائية الرسمية مع أهداف التنمية المستدامة<sup>(57)</sup>.



وقد أنشئ بالوزارة مركز تقييم المشاريع وتحليل الاقتصاد الكلي ( Center "PEMA" for Project Evaluation and Macroeconomic Analysis)، لتقييم المشروعات التي يمولها شركاء التنمية في مصر، وذلك بهدف الإسهام في رصد وتقييم الأثر الناتج عن المشروعات التي يتم تمويلها، وتحديد أهم الدروس المستفادة. وقد واجه المركز عددًا من التحديات في القيام بالمهام الموكلة له، سواء من ناحية عدد العاملين أو قدر البيانات المتاحة له حول المشروعات المختلفة، كما أن التداخل بين عدد من المشروعات لم يُمكن من إجراء عمليات التقييم بشكل متكامل، وفي سبيل تطوير أداء المركز تم دمجها في وحدة التخطيط والسياسات الخاصة بالمعونات الإنمائية<sup>(58)</sup>.

وقد نُفذت عدة محاولات لإجراء عمليات تقييم مؤسسي للوزارة بغرض تحديد متطلبات بناء القدرات، ومن تلك التدخلات مشروع بنك التنمية الأفريقي، الذي أصدر تقريرًا حول متطلبات البناء المؤسسي للوزارة من أجل القيام بمهمتها في تعظيم الاستفادة من المعونات الإنمائية الرسمية. وقد أشار التقرير إلى أن الوضع المؤسسي لوزارة التعاون الدولي كما يلي<sup>(59)</sup>.

متطلبات البناء المؤسسي:	- الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي ووضع السياسات.
الموارد البشرية:	- القوى العاملة ليست متماسكة نظرًا لوجود مزيج من الموظفين المتعاقدين والدائمين الذين يعانون من العديد من المشكلات الناشئة عن توصيف الوظائف وتعريف المسؤوليات والسلطات. - لا يمتلك الموظفون المهارات والمعارف اللازمة لإدارة المساعدات وإدارة دورة المشروع. - عدم وجود إستراتيجية لتنمية القدرات ونهج استباقي في إدارة احتياجات التدريب. - لا توجد قدرات مؤسسية، وهي تعتمد أساسًا على المهارات والخبرات الخاصة بكل موظف على حدة، والتي لا تدعم ثقافة الاستدامة. - عدم وجود أية دورات توجيهية للموظفين الجدد. - ضعف الاتصالات داخليًا وخارجيًا.

الوظائف والعمليات:	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا توجد نظم وإجراءات معيارية للمعونات الإنمائية الرسمية.</li> <li>- عدم إعطاء اهتمام كاف لرصد النتائج الإنمائية والإبلاغ عنها.</li> <li>- عدم وجود إجراءات وأدلة ومماثلة لمساعدة الوظائف الأساسية للموظفين وتحفيز الموظفين.</li> <li>- عدم وجود عمليات متسقة لسير العمل.</li> <li>- عدم وجود نظم متكاملة لإدارة المعلومات / قواعد البيانات.</li> <li>- عدم وجود أنظمة أرشفة أو أنظمة موحدة للإيداع أو أنظمة إلكترونية لإدارة الوثائق.</li> <li>- عدم وجود أدوات اتصال داخلية سليمة وتبادل المعارف والمعلومات.</li> <li>- عدم كفاية المعدات والحاسبات الوظيفية لتلبية الاحتياجات، بما في ذلك البرمجيات.</li> </ul>
-----------------------	--

وتم وضع برنامج لبناء قدرات الوزارة في ضوء نتائج التقييم المؤسسي، لتشتمل على أربع مكونات رئيسية وهي: التعزيز التنظيمي والمؤسسي؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات؛ وإدارة المشروعات<sup>(60)</sup>.

(ب) وحدتا السياسات والتخطيط الإستراتيجي للمعونة الإنمائية الرسمية:

تهدف الوحدتان لرفع فاعلية وكفاءة المعونة الإنمائية الرسمية المقدمة لمصر من شركاء التنمية ومؤسسات وأجهزة التمويل الدولية. وتقدم الوحدتان الاستشارات والدعم في ما يتعلق بمهام المعونة الإنمائية الرسمية، من خلال: تطوير السياسات والتخطيط الإستراتيجي والمسائل الفنية؛ والتحقق من أن المعونة الإنمائية الرسمية تتكامل مع الإطار العام للسياسات القومية؛ وتعزيز قدرات الشركاء المحليين.

- وحدة مراقبة المعونة الإنمائية الرسمية وتقييمها:

تهدف الوحدة إلى وضع سياسات وخطط المراقبة والتقييم وتنفيذها على جميع المستويات؛ وتطبيق مناهج التقييم وأساليبها كافة؛ وتحسين مستوى المساءلة والشفافية وصنع القرار؛ وتيسير عملية نشر وتعميم نتائج المراقبة والتقييم والتوصيات والدروس المستفادة والمعلومات ذات الصلة؛ وتعزيز كفاءات الشركاء

المحليين المعنيين بمراقبة المعونة الإنمائية وتقييمها، من خلال مبادرات الدعم الداخلية<sup>(61)</sup>.

### - مخرجات وزارة الاستثمار والتعاون الدولي:

أصدرت وزارة التعاون الدولي مجموعة من التقارير حول وضع المعونات الدولية التنموية الرسمية، وذلك من خلال استعراض أحد القطاعات المهمة التي أسهمت بها المعونات الدولية، ومثال ذلك التقرير الصادر في عام 2009م حول دور المعونات الدولية في قطاع التصنيع عام 2007م<sup>(62)</sup>. وأيضًا التقرير الخاص بالمعونات الدولية التنموية وتحليل قطاع البحث العلمي عام 2010م، والصادر في عام 2011م<sup>(63)</sup>.

وقد تناولت التقارير المشار إليها تحليل القطاعات المعنية، كما عرضت لأهم اتجاهات عمليات التمويل الرسمي للمشروعات التنموية، حسب مصادر التمويل والجهات الشريكة والقطاعات المختلفة. إلا أنه يلحظ أن التقارير كانت تصدر في فترة لاحقة بعد عامين كما في حالة تقرير 2007م الذي صدر عام 2009م.

وهو ما يشير إلى عدد من الاقتراحات التي يمكن أن تكون مفيدة في تطوير عمليات إدارة المعونات الدولية التنموية وحوكمتها من خلال وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، مثل إتاحة قواعد البيانات الخاصة بحركة المعونات الدولية لمصر، بحيث يمكن للباحثين والمعنيين بالقضايا التنموية الوصول إليها، وتقديم الدعم الفني، سواء للقطاعات الحكومية المختلفة أو منظمات المجتمع المدني، من أجل الاستخدام الفاعل لتلك المعونات. إضافة إلى ذلك فإن عمليات الرصد والتقييم للمعونات التنموية المختلفة، تحتاج إلى المزيد من الشكل المنظم، بحيث توفر درجة عالية من الشفافية وإمكانية إجراء عمليات المساءلة على كل المستويات.

(ج) دور وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ورؤية 2030 في تحسين عمليات إدارة المعونات الإنمائية الرسمية:

تقوم وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بدور مهم في توجيه المعونات الإنمائية الرسمية لأكثر من بعد؛ ذلك أن الوزارة مسؤولة عن إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)، والتي تتضمن تحديد الأولويات اللازمة لقطاع التنمية، ومن ثمّ يمكن رسم الخارطة التنموية والتي تحدد الاحتياجات القطاعية والجغرافية التنموية خلال المرحلة القادمة، كما أن الوزارة مسؤولة عن عمليات المتابعة الخاصة بتحقيق الأهداف الوطنية، وكذلك الأهداف الإنمائية المستدامة، إضافة إلى ذلك فإن الوزارة بما لديها من معاهد علمية متخصصة تقوم بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بإصدار تقرير التنمية البشرية والذي يتضمن - بشكل أو بآخر - عوائد التنمية والتي يمكن أن تسهم في تحديد الاحتياجات، وأيضًا قياس العائد.

(د) وزارة الخارجية:

تتولى وزارة الخارجية مسؤولية التنسيق في ما هو متعلق بالمسائل الخارجية سواء بشكل مباشر أو من خلال التنسيق مع جهات وطنية أخرى. كما أن التسجيل الخاص بالمنظمات الدولية للعمل في مصر، لا بد أن يحصل على موافقة وزارة الخارجية. وقد شاركت وزارة الخارجية في اللجنة التنسيقية المنشأة بوزارة التضامن الاجتماعي بهدف مراجعة التمويلات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والموافقة عليها.

كما أنه طبقًا لقانون رقم 70 لسنة 2017م الخاص بإصدار قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي، فإن وزارة الخارجية تتمثل في مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم عمل المنظمات الأجنبية

غير الحكومية. وتدير الوزارة أيضًا ملف المساعدات المقدمة من مصر لدول أخرى من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية.

#### (هـ) وزارة التضامن الاجتماعي:

تنظم وزارة التضامن الاجتماعي عمل المنظمات الأجنبية في مصر وكذلك التمويل الأجنبي للجمعيات والمؤسسات الأهلية في ظل قانون 84 لسنة 2002م<sup>(64)</sup>، وبعد صدور قانون رقم 70 لسنة 2017م المتضمن قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي<sup>(65)</sup>، والنص على إنشاء جهاز قومي يسمى «الجهاز القومي لتنظيم عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية»، يتبع رئيس مجلس الوزراء، وتكون له الشخصية الاعتبارية، انتقلت تلك المسؤوليات إلى هذا الجهاز. ويتولى الجهاز البت في كل ما يتعلق بتأسيس نشاط المنظمات الأجنبية غير الحكومية في مصر وعملها، وصور تعاونها كافة مع المؤسسات والجهات الحكومية وغير الحكومية داخل البلاد، والتمويل الأجنبي للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية. ولم تصدر حتى كتابة هذه الورقة البحثية اللائحة التنفيذية للقانون الجديد، ومن ثم لم تتضح الإجابات عن عدد من التساؤلات الخاصة بتنظيم التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية وعن مسؤولية متابعة التمويلات وتقييم العائد منها.

أشرفت الوزارة في ظل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية السابق (رقم 84 لسنة 2002م)، على إدارة التمويل الأجنبي للجمعيات والمؤسسات الأهلية، حيث بلغت قيمة التمويلات الأجنبية في الفترة من 1 يوليو 2013م حتى نهاية شهر يونيو 2016م مبلغ 3,028,969,191 جنيهاً مصرياً. وتتخذ الوزارة العديد من الإجراءات والآليات لقبول المنح الأجنبية ومتابعتها والرقابة عليها، من خلال معايير وضوابط محددة تهدف في مجملها إلى ضبط الرقابة على المنح

الأجنبية الواردة للجمعيات والمؤسسات الأهلية، والوقوف على الأنشطة الفعلية وجدوى المشروعات المنقذة<sup>(66)</sup>.

وفي إطار التنسيق بين الوزارة والوزارات المعنية للتغلب على المشكلات الخاصة بالتمويل الأجنبي والمنظمات الأجنبية، صدر القرار الوزاري بتشكيل اللجنة التنسيقية للتمويل الأجنبي والمنظمات الأجنبية برئاسة وزير التضامن الاجتماعي وممثلي الوزارات والهيئات المعنية (الخارجية - التخطيط والتعاون الدولي - العدل - الاستثمار - هيئة الأمن القومي - قطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية - البنك المركزي المصري - وحدة مكافحة غسل الأموال)، وتختص اللجنة بالبتّ في شؤون المنظمات الأجنبية والتمويل الأجنبي والتصريح بالحصول على أموال من الخارج، أيًا كانت طبيعتها، سواء من شخص مصري أو أجنبي أم من جهة أجنبية أو من يمثلها في الداخل، أم بإرسال أموال لها، أيًا كانت طبيعتها، إلى أشخاص أو منظمات في الخارج. كما تختص اللجنة بالتصريح للمنظمة بممارسة نشاط أو أكثر في مصر والبتّ في طلب تجديده أو تعديله أو إلغائه.

وطبقًا لتقرير وزارة التضامن الاجتماعي فإن عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تلقت المنح الأجنبية خلال العام المالي 2016/2015م كانت كما يوضحها الجدول التالي<sup>(67)</sup>:

#### جدول رقم (10)

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تلقت المنح الأجنبية خلال العام المالي 2016/2015م

عدد الجمعيات	عدد المنح	عدد الجهات المانحة	الإجمالي
229	594	328	1,636,144,773

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي (2016م) تقرير عن التمويل الأجنبي: 2013م-2016م، تقرير غير منشور، (القاهرة: وزارة التضامن الاجتماعي)، ص7.

وكانت أكبر عشر جهات مانحة في الفترة من 2013م إلى 2016م، هي: مؤسسة أغاخان - جنيف بسويسرا، والمفوضية العامة لشؤون اللاجئين، وجمعية بروك - هولندا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف، ومؤسسة الوليد الإنسانية (مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية سابقًا)، ومنظمة دروسوس السويسرية، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية بالإمارات، وبرنامج الغذاء العالمي، وبنك HSBC (شركة مساهمة مصرية)، ودار البر - دبي - الإمارات العربية المتحدة.

وقد أظهر تقرير وزارة التضامن الاجتماعي أن أهم القطاعات التي تركزت بها التمويلات هي: بناء القدرات والتدريب، وحماية الطفل، والقروض الصغيرة، والصحة، والتعليم، وتمكين المرأة، والاحتياجات الخاصة، والبنية التحتية، والثقافة، وتمكين الشباب، والتوعية الحقوقية.

#### ( و ) المنظمات الدولية العاملة في مصر:

يوجد في مصر العديد من المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية، سواء كانت منظمات حكومية أم غير حكومية. ويأتي على رأس تلك المنظمات الدولية الحكومية المنظمات التابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمنظمات الأفريقية، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الاتحاد الأوروبي وغيرها من الوكالات الممثلة لجهات معونات دولية رسمية كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها. ويحكم عمل هذه المنظمات اتفاقات دولية تنظمها وزارة الخارجية.

على الجانب الآخر توجد في مصر العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية، مثل هيئة إنقاذ الطفولة الأمريكية، وهيئة كير الدولية، ومنظمة بلان إنترناشيونال، ومؤسسة أغاخان الدولية وغيرها من المنظمات التي ينطبق

عليها شروط العمل كما جاء في قانون رقم 70 لسنة 2017 م بشأن عمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية.

وتباشر المنظمات الدولية عملها في مصر من خلال مجموعة من الأطر، والتي جاءت بحسب توجه هيئة الأمم المتحدة نحو وضع آلية للتنسيق بين المنظمات التابعة لها داخل القطر الواحد، وكذلك البنك الدولي. ومن الأمثلة على مظاهر التنسيق هذه اجتماع الفريق الاستشاري الذي يرأسه البنك الدولي ومجموعة مساعدات المانحين التي تتألف من 40 عضواً، باستثناء البلدان العربية (The Consultative Group (CG) meeting chaired by the World Bank and (the Donors Assistance Group "DAG" (68).

ويعد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (The United Nations Development Assistance Framework: UNDAF) وثيقة مادية وإطاراً للنتائج، وقّعتها كل من حكومة الدول الأعضاء وفريق الأمم المتحدة القطري. وهو أيضاً بمثابة عملية تخطيط وتنفيذ إستراتيجية تمتد على مدى عدّة سنوات. ويساعد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على زيادة مشاركة الوكالات غير المقيمة على الصعيد القطري، ويستخدم في إعطاء الأولوية الإستراتيجية لدعم الأمم المتحدة وضمان تركيزه على نحو أفضل (69).

وقد وضعت مصر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من 2007-2011، وتم عمل تقييم للنتائج الخاصة به، وقد شارك العديد من المنظمات الدولية العاملة في مصر في وضع الإطار (70). ويغطي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية دورة البرامج من يوليو 2013م إلى 31 ديسمبر 2017م. ويمثل هذا الإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الثالث، من ما يدل على علاقة تعاون طويلة الأمد بين حكومة مصر والأمم المتحدة. وقد غطى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأول الفترة 2002م-2006م،



بينما غطى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الثاني الفترة من 2007م - 2011م وتم تمديده ليشمل يوليو 2013م<sup>(71)</sup>.

سابعاً- متطلبات الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية في الحالة المصرية:

تواجه إدارة المعونات الإنمائية في الحالة المصرية عددًا من التحديات، والتي يجب معالجتها على المستويات المختلفة من أجل زيادة العائد من تلك المعونات على تحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030. وتتناول ورقتنا البحثية عرض التحديات في محورين رئيسيين، هما: مؤشرات مصر للإدارة الفاعلة للمعونات في ضوء تقرير الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفاعل، وتحليل متطلبات تطوير إدارة المعونات الإنمائية الرسمية.

( أ ) مؤشرات مصر للإدارة الفاعلة للمعونات في ضوء تقرير «الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفاعل»:

تأسست الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفاعل إبان المنتدى الرابع رفيع المستوى بشأن تعزيز فاعلية المعونات الدولية، المعقد في بوسان عام 2011م<sup>(72)</sup>. وتهدف عملية الرصد الذي تضطلع به الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفاعل، إلى تقديم أدلة على التقدم المحقق والفرص والعقبات أمام تنفيذ التزامات التعاون الإنمائي الفاعل، من أجل دعم المساءلة المتبادلة وتحفيز الحوار بين الأطراف المعنية وإثرائه على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي حول كيفية جعل التعاون الإنمائي أكثر فاعلية<sup>(73)</sup>.

يتكون إطار الرصد من 10 مؤشرات تركز على تعزيز مؤسساتية البلدان النامية، وزيادة شفافية التعاون الإنمائي وقابليته للتنبؤ، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم مشاركة المجتمع المدني والبرلمانات والقطاع الخاص في جهود التنمية. وتستند بعض المؤشرات إلى تلك الواردة في إعلان باريس، إلى جانب

مؤشرات استُحدثت نتيجة لاتفاق بوسان للشراكة، ويتم صياغة البيانات التي تم تجميعها في شكل تقرير عن حالة البلدان المختلفة<sup>(74)</sup>.

وأكد التقرير<sup>(75)</sup> أن الشركاء التنمويين «المانحين» في الحالة المصرية يوظفون إطار خطة العمل والنتائج الخاصة بالدولة في تحديد أولوياتهم، ويستخدمون إطار خطة الدولة من أجل تصميم التدخلات الجديدة ومتابعتها وتقييمها. كما تتجه التدخلات التنموية الجديدة إلى تنفيذ تقييم نهائي للتدخلات التنموية، وفي بعض منه بالشراكة مع الجهات الحكومية بالدولة.

عرض التقرير حالة مشاركة منظمات المجتمع المدني في إدارة المعونات الدولية، وخلص إلى: وجود مساحة للحوار لمناقشة الأجندة التنموية للدولة، بينما لا يتم استشارة منظمات المجتمع المدني في وضع الأولويات التنموية، وإن كانت البيانات الحكومية متاحة لتلك المنظمات.

وقد أكد التقرير على أن منظمات المجتمع المدني في الحالة المصرية لديها آلية تمكن من المحاسبية، كما أنه توجد كيانات تساعد على مسألة التنسيق في ما يخص مشاركة تلك المنظمات في صياغة السياسات العامة مثل المنظمات المظلة والاتحادات. لكن على الجانب الآخر لا توجد آلية لتنسيق برامج منظمات المجتمع المدني، أو تطبيق لضوابط التنسيق الفاعل لتلك المنظمات لتعظيم العائد والأثر.

وتشير التحليلات إلى أن المنظمات الدولية تستشير منظمات المجتمع المدني في طبيعة المنح والمساعدات التي تخطط لتقديمها، وتعمل على دعم البيئة الممكنة لعمل منظمات المجتمع المدني. إلا أنه على الجانب الآخر، لا تسهم المنظمات الدولية التي تمتد بالمعونات في دعم رؤية منظمات المجتمع المدني في أجندة السياسات العامة بالدولة. ويشير التقرير إلى أن البيئة التشريعية والتنظيمية مشجعة لعمل منظمات المجتمع المدني ولا تعيق طريقة عملها.

وقد أشار التقرير إلى أنه يمكن التنبؤ بمحجم المعونات المتوقعة على مستوى ثلاث سنوات قادمة بدرجة كبيرة<sup>(76)</sup>. وفي ما يخص مسألة المحاسبية المشتركة مع الشركاء، أشار التقرير إلى أنه توجد سياسة للشراكة بين القطاعات المختلفة في ما يخص المعونات التنموية، وأيضًا يتم تحديد مستهدفات للمعونات على المستوى المحلي، إضافة إلى وجود مستوى من التعاون في قياس مدى التقدم المحرز وتقييمه في تحقيق الأهداف المخططة. ولا يتم إشراك عناصر من غير الحكوميين «القطاعات الأخرى» في العمليات الخاصة بتقييم العائد من المنح الموجه نحو التدخلات التنموية «التعاون التنموي»، ولا يتم أيضًا الإعلان عن نتائج تقييم العائد «الأثر» من التدخلات التنموية<sup>(77)</sup>.

#### (ب) متطلبات تطوير إدارة المعونات الإنمائية الرسمية:

تشهد الساحة المصرية عددًا من المجهودات لتطوير فاعلية إدارة المعونات الإنمائية الرسمية، سواء على المستوى المؤسسي - كما في حالة خطة التطوير المؤسسي لوزارة الاستثمار والتعاون الدولي - أو على المستوى التنسيقي، من خلال اللجان التنسيقية المختلفة التي تديرها المنظمات الدولية بالشراكة مع الحكومة المصرية، إضافة إلى تطوير الإطار التشريعي - كما في حالة القانون رقم 70 لسنة 2017م - بإصدار قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي. إلا أن تحليل الواقع المصري، وبالنظر إلى مؤشرات مصر في التقارير الدولية المختلفة، فإن الورقة البحثية تطرح مجموعة من المتطلبات التي تسهم في دعم الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية، وهي:

#### 1- صياغة رؤية متكاملة لتوظيف المعونات الإنمائية الرسمية:

تشير الممارسات الجيدة في مجال إدارة المعونات الدولية إلى أن التوظيف الأمثل للمعونات الإنمائية الرسمية لا يتم إلا من خلال وضع تصور شامل حول الأولويات التي يجب توظيفها به. وتدلل التجارب الدولية على أن المعونات سلاح

ذو حَدَّين، فإما أن تضع الدولة المتلقية رؤية ونهجًا واضحين للكيفية التي يمكن أن تستخدم بها تلك المعونات في تحقيق تقدم يمكنها من السير في مصاف الدول المتقدمة، أو أن تعتمد الدولة على المعونات بشكل سلبي، فتزيد من درجة اعتمادها على تلك المعونات، وهو ما يعيق تحقيق نهضة تنموية مستدامة.

وتعطي الهند نموذجًا فريدًا لتناول قضية المعونات الإنمائية الرسمية، بوضعها رؤية محددة للتحويل من دولة متلقية للمعونات لدولة تقدم المعونات الإنمائية. فلقد كانت الهند من أوائل الدول المستفيدة من المساعدات المقدمة من جهات مانحة خارجية، حيث بلغ حجم المساعدات الخارجية نحو 10% من مجموع استثمار القطاع العام في السنة، وكان إجمالي المعونة الخارجية - بوصفها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تعادل 1,4% في الفترة 1992/1991 - وانخفضت إلى 0,5% في 2002/2001م، وذلك تزامنًا مع نمو الاقتصاد الهندي.

وقد تبلورت الرؤية الجديدة للحكومة الهندية عندما أعلنت في فبراير عام 2003م في خطاب الموازنة السنوي: «أنه قد حان الوقت للنظر في مدى الحاجة للاعتماد على الجهات المانحة، وأن الهند ترغب في تقديم نفسها كبلد يقدم المعونة بدلًا من كونه متلقيًا لها»، ومن ثَمَّ وُضعت إستراتيجية لوقف الاعتماد على المعونات الخارجية.

ولقد أظهرت الدروس المستفادة من تجربة الهند ضرورة توافر الرؤية لكيفية التحويل من الاعتماد على المعونات الدولية إلى التحويل إلى دولة مسهمة في التنمية الدولية كعمول وشريك، وأهمية وضع خطة متدرجة تضمن عدم الإسراع الذي يضر بوضع الدولة ومختلف الشركاء، وأن تقدم الدولة بديلًا مقبولًا من مختلف التوجهات داخل الدولة، يساعد على تحقيق التنمية المستدامة<sup>(78)</sup>.

## 2- وضع آلية للتنسيق بين الأطراف المعنية بمسألة المعونات الإنمائية:

يشهد الواقع المصري العديد من الكيانات المعنية بالمعونات التنموية، إلا أن الواقع يدل على درجة ضعيفة من التنسيق بين تلك الجهات والتي قد تؤدي في غالب الأحوال إلى تكرار بعض الأنشطة المرتبطة بالقطاع نفسه عن طريق جهات مختلفة، وهو ما يقلل من إحكام الأثر أو العائد من تلك الأنشطة التنموية.

وقد أشار تقرير التقييم الخاص بمنظمة «إيفاد» إلى ضرورة إنشاء هيكل للتنسيق الفاعل والدعم التقني في إطار نهج برنامجي متقدم وذلك للتعامل مع الأداء الضعيف لبعض البرامج والمطالبات المستمرة بالحاجة لمشروعات أقل ولكن بحجم أكبر. كما توجد حاجة إلى وحدات تنسيق مركزي بين المشروعات في القطاعات المختلفة تتميز بالاستقلالية التي تمكنها من حل المشكلات ووضع رؤى المشروعات المختلفة تحت القطاعات المتشابهة لتحقيق الأثر المطلوب وتقادي تكرار الأخطاء وتحديد آلية للمساءلة<sup>(79)</sup>.

ومن الجدير ذكره أنه يجب دعم الشراكات القائمة بين الأطراف المختلفة في الحالة المصرية لتقوم على الثقة والشمول، والتركيز على الأثر الإنمائي طويل الأجل والفاعل دون الإفراط في وضع طموحات غير واقعية لا تأخذ في الحسبان القدرات الاستيعابية والتشغيلية، ومسائل الميزانية، والعوامل السياسية في الحالة المصرية<sup>(80)</sup>.

## 3- دعم عمليات الرصد وقياس الأثر والعائد التنموي:

تبنت وزارة التعاون الدولي وضع آلية لتقييم التدخلات التنموية ممثلة في «مركز تقييم المشاريع وتحليل الاقتصاد الكلي»، إلا أن المركز واجه عددًا من التحديات - كما تم الإشارة إليه سابقًا - التي حالت دون أن تتم عمليات شاملة لتقييم التدخلات التنموية، سواء على مستوى النتائج أو قياس الأثر والعائد. وفي واقع الأمر لا يوجد إطار قانوني أو مؤسسي لعمليات تقييم التدخلات التنموية

في مصر، كما أن ثقافة قياس العائد من تلك التدخلات ليست مدعّمة بالقدر الكافي، وإن وُجدت محاولات جادّة من منظمات المجتمع المدني لوضع أسس علمية ومهنية لعمليات التقييم<sup>(81)</sup>.

وتتطلب الإدارة الفاعلة للمعونات التنموية في مصر وضع مؤشرات محددة للتدخلات التنموية تكون مرتبطة بتلك الواردة في رؤية مصر 2030، ومن ثمّ يمكن ضم الأنشطة المرتبطة بقطاع ما تحت مظلة ذلك القطاع وإجراء عمليات التقييم بشكل متكامل. كما يجب أن تتمتع الجهات المسؤولة عن تقييم التدخلات التنموية بدرجة من الاستقلالية تمكنها من رصد الدروس المستفادة والإعلان عنها حتى يمكن توظيفها قبل تنفيذ برامج جديدة.

لقد انتهجت العديد من الدول أسلوب التقييم الشامل للقطاعات التي تم تنفيذ تدخلات تنموية بها، وقيمت تلك التدخلات عبر فترات زمنية ممتدة تصل إلى عشر سنوات لتحديد الأثر والعائد منها، ومن ثمّ تطوير تنفيذ البرامج مستقبلاً.

على الرغم من أن تطوير مركز تقييم المشاريع وتحليل الاقتصاد الكلي التابع لوزارة الاستثمار والتعاون الدولي ليدمج مع وحدتي السياسات والتخطيط الإستراتيجي للمعونة الإنمائية الرسمية، قد لا يُمكن السلطات الممنوحة لتلك الوحدة من إجراء التقييم بشكل فاعل. وقد يكون من المناسب في هذا السياق أن توكل هذه المهمة لأحد الأجهزة التي تتمتع بالاستقلالية والمسؤولة عن عمليات المراقبة والمراجعة مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، على أن يتم تأهيل العاملين بالجهاز بالمعارف والمهارات اللازمة، وأن تنشأ وحدة مهنية مسؤولة عن متابعة وقياس أثر المعونات الإنمائية الرسمية، وتوكل لوحدي السياسات والتخطيط الإستراتيجي للمعونة الإنمائية الرسمية مهمة وضع الإطار العام والمؤشرات والتنسيق بين مختلف الشركاء.

#### 4- البناء المؤسسي للشركاء المحليين «قطاع حكومي - منظمات مجتمع مدني»:

يُقصد بالبناء المؤسسي "Institutional Building": تمكين المنظمات الشريكة بالقدرات والموارد اللازمة والبيئة الممكنة لتستطيع تنفيذ الرؤية والرسالة الموكلة لها، وذلك بشكل مستدام وبقليل من الاعتمادية.

ولقد أشارت معظم المرجعيات الدولية ذات العلاقة بالمعونات الإنمائية - السابق الإشارة إليها في صدر هذه الورقة البحثية - إلى أهمية الدعم الفني المصاحب للمعونات الدولية المختلفة، وذلك في سبيل بناء قدرات الشركاء المحليين، لتتوفر لديهم الإمكانيات مستقبلاً من أجل إدارة المنظومة التنموية مع درجة أقل مع الاعتمادية. وتتطلب عمليات البناء المؤسسي للشركاء المحليين وضع خطة طويلة الأمد تحدد احتياجات الشريك المحلي، ووضع مجموعة من المؤشرات ترصد أثر الدعم الفني المقدم على بلوغ درجة النضج المؤسسي المطلوبة من أجل أن يستطيع ذلك الشريك أن يتولى تنفيذ دوره بجدارة في تحقيق التنمية المستدامة.

يمثل ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة - وأحياناً داخل الجهة الواحدة - أحد أهم الأسباب وراء قلة المردود من عمليات الدعم الفني، والتي قد تواجه عددًا من التحديات مثل: ضعف الاقتناع بأهمية الدعم الفني والبناء المؤسسي للمؤسسات، وعدم وجود خطة طويلة الأمد، سواء على مستوى القطاعات «مثل قطاع الصحة، قطاع التعليم...» أو داخل القطاعات وبين المؤسسات ذاتها، وقلة عمليات المتابعة وتقييم الأثر، ومن ثمَّ تحديد درجة التقدم الحادث في التدخلات المتعلقة بالبناء المؤسسي واستخلاص الدروس المستفادة.

## ثامناً- الخاتمة والتوصيات:

تناولت هذه الورقة البحثية إشكالية المعونات الإنمائية الرسمية، بين حاجة الدول النامية إليها ومقدار العائد منها على تلك الدول، وإلى أي مدى تحقق تلك المعونات الإنمائية للدول المتلقية مفهوم الاستدامة التنموية. وعرضت الورقة للأطر الدولية المنظّمة للمعونات الإنمائية الرسمية، والتي عكست - في معظم الأحوال - مبادرات قدمتها الدول المانحة لتطوير كفاءة المنح الدولية وفعاليتها، وزيادة متحصلات العائد على الدول المتلقية، وقيل - وقد يكون غاب - دور الدول المتلقية في وضع مجموعة من القواعد تضمن تحسين شروط المعونات الإنمائية الرسمية بما يعود عليها بالنفع.

وقد أشارت الورقة إلى أنه على الرغم من امتداد عمليات التمويل الخاصة بالتدخلات التنموية عبر فترات زمنية طويلة، إلا أن القليل من الدول قد اهتم بأن يقيس العائد من تلك التدخلات مع وضع خطة زمنية محدّدة للتوقف عن كونها دولة متلقية، وإن كانت حالات بعض الدول تمثل نموذجاً جيداً يمكن الاقتداء به مثل حالة الهند، التي وضعت برنامجاً محدّداً من أجل الخروج من مرحلة تلقي المعونات إلى دولة مانحة للمعونات.

وتشير الأدبيات إلى أن الاهتمام بعمليات قياس أثر المعونات ووضع خطة زمنية للبناء المؤسسي ووقف الاعتمادية على المعونات الخارجية، غالباً ما تكون مبادرات من قِبَل الدول المانحة، حيث ما زالت غالبية الدول المتلقية لا تعطي وزناً وأولوية لمسألة وقف المعونات الإنمائية المتدفقة إليها، والتحول نحو عدم الاعتمادية.

وقد حققت مصر تقدماً ملموساً في مجال الإطار الهيكلي لإدارة المعونات الدولية بإنشاء وزارة للتعاون الدولي (عملت بشكل منفرد، وأدمجت مع وزارة التخطيط فترة زمنية، ثم أدمجت مع وزارة الاستثمار في الفترة الأخيرة)، وبذلت الوزارة جهوداً ملموسة في المشاركة في المنتديات الدولية المختلفة وقامت بالتوقيع



على الاتفاقيات والإعلانات الدولية المتعلقة بالمعونات الإنمائية الرسمية، وكذلك تم إنشاء مركز لتقييم عوائد التدخلات التنموية. كما تقوم «وزارة التعاون الدولي» بدور مهم في التنسيق بين الجهات المانحة المختلفة، سواء في الشكل الثنائي أو متعدد الأطراف أو الأشكال التنظيمية الأخرى التي وضعتها بعض المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي.

وتحتاج إدارة المعونات الإنمائية الرسمية إلى عدد من التدخلات يمكن صياغتها في شكل توصيات لتطوير فاعليتها، تتمثل في:

- وضع خارطة تنموية متكاملة لاحتياجات التمويل من المعونات الإنمائية الرسمية والقطاعات والمناطق الجغرافية ذات الأولوية، وأن تستخدم تلك الخارطة ليس فقط لمجرد تعبئة التمويل، ولكن أيضًا من أجل استشراف المستقبل من خلال تحديد مدى إتاحة التمويل واتجاهاته خلال الفترة المقبلة.

- ضرورة إعادة النظر في شكل منظومة إدارة المعونات الإنمائية الرسمية في مصر من منظور إعادة الاختراع "Re-inventing"، وليس مجرد إحداث تغييرات تنظيمية محدودة. وتتطلب عملية إعادة الاختراع تحديد الأدوار والمسؤوليات بين جميع الشركاء، بمن فيهم وزارة التعاون الدولي من حيث عمليات التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم وقياس الأثر، وكذلك وضع خطة للبناء المؤسسي في ضوء الرؤية الجديدة لإدارة المعونات الدولية، وهو ما قد بدأت به بالفعل وزارة الاستثمار والتعاون الدولي من خلال التعاون مع بنك التنمية الأفريقي لتنفيذ برنامج بناء مؤسسي للوزارة.

وتطرح الورقة رؤية مغايرة للوضع المؤسسي الحالي لعملية إدارة المعونات الدولية بحيث يتم دمج وزارة التعاون الدولي مع وزارة التخطيط، وإسناد مهمة التقييم والمراجعة للعائد من المعونات الإنمائية الرسمية للجهاز المركزي للمحاسبات بعد أن يتم تزويده بالقدرات اللازمة في هذا الشأن، وأن تكون

مسؤولية وزارة التعاون الدولي هي وضع الخطة العامة في ضوء الشراكة مع جميع الأطراف، ووضع معايير الأداء ومؤشراته، والأدلة الإرشادية اللازمة لتقديم الدعم الفني، وكذلك بناء قدرات المعنيين بإدارة المعونات الإنمائية الرسمية في الجهات المختلفة، ووضع منظومة متابعة ورصد على المستوى الكلي، في حين تتولى الجهات التنفيذية (حكومية - منظمات مجتمع مدني) عمليات التنفيذ والقيام بالمتابعات الإجرائية.

- وجوب تبني الدولة رؤية للتحرك من مصافّ الدول المتلقية للمنح إلى الدول المقدمة لها، ويمكن الاستعانة في ذلك بنماذج ناجعة في العالم، مثل حالات الهند، وسنغافورة، وماليزيا، وهي دول لم تكن تختلف عن مصر منذ عهد قليل. ولا يتأتى ذلك - بطبيعة الحال - دون اعتماد منهج للشراكة الحقيقية بين مختلف الأطراف، والاتفاق على آليات توفير البيئة الممكنة حتى يعمل الجميع في ظل منظومة متناغمة ومتسقة. ويجب أن يكون الدافع وراء تبني تلك الرؤى هو تعظيم الاستفادة من الموارد المالية الخارجية من حيث المساعدات على المستويين الجزئي والكلي من ما سيؤثر إيجابياً على تنمية القدرات الوطنية في مصر<sup>(82)</sup>.

- وجوب دعم الشفافية وتبسيط الإجراءات الحكومية؛ ذلك أن الشفافية تساعد على تحديد العوائد من المساعدات الإنمائية الدولية، وقد اتبعت العديد من المنظمات الدولية نهج الشفافية في الإعلان عن حجم المعونات الإنمائية الرسمية وإجراء عمليات التقييم المختلفة ونشر نتائجها لمزيد من التعميم للدروس المستفادة، ومن أمثلة ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه ظهرت العديد من المبادرات التي تنادي بالشفافية في مجال المعونات الدولية ومنها المبادرة الدولية لشفافية المساعدات<sup>(83)</sup> (International Aid Transparency Initiative (IATI)).

كما تمثل عملية تبسيط الإجراءات الحكومية مطلبًا مهمًا من أجل تسهيل عمليات إدارة المنح الدولية، ويتطلب ذلك ثلاثة محاور رئيسية، هي: وضع الإطار التشريعي بشكل متكامل يأخذ بالحسبان - دون شك - المصالح العليا للوطن ومتطلبات الأمن القومي، ولكن على الدرجة نفسها من العناية يأخذ بالأسباب التي توفر البيئة الممكنة لتنفيذ البرامج التنموية المختلفة، والعمل على تهيئة السُّبل لها لتعظيم العائد، ليس فقط على الفئات المستفيدة بشكل مباشر بل على عملية صناعة السياسات العامة والبناء المؤسسي لكيانات الدولة؛ ووضع النظم والإجراءات التنظيمية التي تتسم بالوضوح وعدم التعقيد، من ما يتوفر معها سرعة إدراك ما هو مطلوب عمله، ومن ثمَّ توفير الوقت والجهد؛ وبناء قدرات الموارد البشرية العاملة في منظومة إدارة المعونات الإنمائية غير الرسمية.

\*

مَجْدُ النُّجُودِ الدِّينِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ  
INSTITUTION FOR ARAB ISLAMIC CHARITY  
عصير النعمان الجامعات العربية

## المهامش

- (1) World Bank (1998), Assessing Aid: What Works, What Doesn't, and Why (New York: Oxford University Press), p.1.
- (2) International Development Finance Club(2013), Best Practices in Development Finance (United Kingdom: PFD Publications Ltd), p.119.
- (3) Development Initiatives Ltd (2017), Global Humanitarian Assistance Report 2017 (United Kingdom: Development Initiatives Ltd.), p.8.
- (4) Charles Wolf, Jr., Xiao Wang, Eric Warner. 2013. China's Foreign Aid and Government-Sponsored Investment Activities Scale, Content, Destinations, and Implications. SANTA MONICA, CA: RAND Corporation,p.5.
- (5) Orestis Vathis (2013). Aid Effectiveness: A Literature Review. Jean Monnet Papers on Political Economy. Greece: the University of the Peloponnese, p.3.
- (6) Refaei R, Sameti M. Official development assistance and economic growth in Iran. International Journal of Management, Accounting and Economics. 2015; 2(2): 125-135.
- (7) Loxley J, Sackey HA. Aid effectiveness in Africa. African Development Bank. 2008 :163-199.

(8) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- إيمان محمود حسين عبد الخالق، المعونة الغذائية الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية لدول أفريقيا (جنوب الصحراء) (القاهرة: جامعة عين شمس - كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016).
- مروة أحمد نبيل عبد الرحيم، تقويم فاعلية المنح الدولية في تحقيق التنمية المؤسسية للمنظمات التطوعية البيئية (القاهرة: جامعة عين شمس - معهد الدراسات والبحوث البيئية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012).
- نجلاء أحمد محمد علي شاهين، تداعيات المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي (بنها: جامعة بنها - كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012).
- محمود سيد علي أبو سيف، تطوير إدارة برامج التعاون الدولي بالتعليم قبل الجامعي بمصر (بني سويف: جامعة بني سويف - كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012).
- صلاح الدين محمد توفيق، المعونات الأجنبية ودورها في توجيه السياسة التعليمية بمصر المعاصرة، مجلة كلية التربية - بنها، مج23، ع92، ج3 (أكتوبر 2012)، ص43-67.
- أحمد رمضان سعد أحمد، تقويم جدوى المعونات الأجنبية في تطوير التعليم الأساسي المصري (الفيوم - جامعة الفيوم - كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008).
- لمياء أحمد عوض بسيوني، دراسة مقارنة لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP التعليمية في كل من مصر والأردن (طنطا: جامعة طنطا - كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002).

- فاطمة محمد محمد داود، دراسة تحليلية لبعض نماذج التعاون الدولي والمعونات الأجنبية في مجال تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر (طنطا: جامعة طنطا - كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).
- ليلى مصطفى محمد البرادعي، المعونة الخارجية الموجهة إلى مجال البيئة في جمهورية مصر العربية (1985-1995) (القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1998).
- (9) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
- داليا أنور حمادة عراقي، المعونات الأمريكية كأداة لنشر الديمقراطية في الخارج في الفترة من عام 2000 إلى عام 2012: دراسة حالة مصر (القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2017).
- طارق محمد عبد المنعم دنانة، تأثير المعونات الأمريكية على اقتصاد بعض دول الشرق الأوسط: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وإسرائيل (القاهرة: جامعة عين شمس - كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2015).
- (10) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
- محمد سمير عباس عبد الله، الإدارة الدولية وأداء المؤسسات العاملة في مجال المساعدات الدولية: حالة البنك الدولي، مجلة النهضة، مج 11، ع 4 (أكتوبر 2010).
- زينب عباس زعزوع، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، مجلة النهضة، مج 13، ع 2، (أبريل 2012).
- (11) David Rodman (2015), Toward an Improved Measure of Official Development Assistance. Retrieved from [https://davidroodman.com/david/Redefining%20ODA%20Geneva%20%20dr.pdf], accessed on August 2017. p.4.
- (12) David Rodman (2006), An Index of Donor Performance, Working Paper No. 67 (Washington DC: Center for Global Development), p.2.
- (13) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2017), "Official Development Assistance Definition and Coverage", retrived from [http://www.oecd.org/dac/stats/officialdevelopmentassistancedefinitionandcoverage.htm], accessed on August, 2017.
- (14) Ibid.
- (15) Stéphane Pallage and Michel A. Robe (2015), "Counterpart Funding Requirements and the Foreign Aid procyclicality Puzzle", Oxford Review of Economic Policy, Volume 31, Issue 3-4: 462-480, p.463.
- (16) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2017), Development Aid at Glance: Statistics By Region- Development countries, retrived from [http://www.oecd.org/dac/stats/aid-at-a-glance.htm] accessed on August, 2017, p.2.
- (17) Bernhard Reinsberg; Katharina Michaelowa; and Stephen Knack (2015), Which Donors, Which Funds? The Choice of Multilateral Funds by Bilateral Donors at

- the World Bank. World Bank Policy Research Working Paper No. 7441 (Washington DC: World Bank), p.6.
- (18) Khaled Abou El Nour (2014), "An Analytical Study of the Egyptian System of Aid Coordination and Management". The International Journal of Applied Economics and Finance, 8: 1-16,pp.1-2.
- (19) Ibid., p.4.
- (20) The International Fund for Agricultural Development (IFAD) (2017). Arab Republic of Egypt: Country Strategy and Programme Evaluation, Documents No: EC 2017/99/W.P.5(Rome: IFAD),p.22.
- (21) United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD) Secretariat (2011), "Enhancing Aid Effectiveness: From Paris to Busan", paper submitted to United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 27-28 June 2011, (New York: United Nations publications),p.5,6,14.
- (22) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (1996), Shaping the 21st Century: The Contribution of Development Co-operation, (Paris: OECD Publishing).
- (23) United Nations Development Programme (UNDP) (2000). Millennium Development Goals, retrieved from [[http://www.undp.org/content/undp/en/home/sdgooverview/mdg\\_goals.html](http://www.undp.org/content/undp/en/home/sdgooverview/mdg_goals.html)], accessed on October, 2017.
- (24) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 مارس 2002 (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة)، الفصل الأول، القرار 1، ص2-20.
- (25) إعلان روما بشأن التنسيق، روما، إيطاليا، 25 فبراير 2003م، الإعلان متاح على موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:  
[<https://www.oecd.org/dac/effectiveness/31451637.pdf>].
- (26) إعلان باريس بشأن فاعلية المعونات: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة، 2005م، الإعلان متاح على موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:  
[<http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf>].
- (27) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2008), "The Accra Agenda for Action (AAA)", retrieved from [<http://www.oecd.org/dac/effectiveness/>] accessed on September 2017.
- (28) The Busan Partnership for Effective Development Co-operation, Fourth High Level Forum on Aid Effectiveness, Busan, Republic of Korea, 29 November - 1 December 2011, retrived from [[www.busanhlff4.org](http://www.busanhlff4.org)], accessed on September 2017.
- (29) الاجتماع الأول رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفاعل: استعدادًا لصياغة خطة التنمية الشاملة لما بعد 2015، 16 أبريل 2014، المكسيك، متاح على موقع [www.effectivecooperation.org](http://www.effectivecooperation.org)
- (30) تقرير المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا، 13-16 يوليه 2015، نيويورك: الأمم المتحدة، ص27، 29.
- (31) Ben Ramalingam; Miguel Laric and John Primrose (2014). From Best Practice to

Best Fit: Understanding and Navigating Wicked Problems in International Development, Overseas Development Institute Working paper (UK: Overseas Development Institute), p.3.

- (32) Global Partnership for Effective Development Co-operation (2016), "Nairobi Outcome Document", 1 December 2016, retrived from [http://effectivecooperation.org/wp-content/uploads/2016/12/OutcomeDocumentEnglish.pdf] accessed on Aaugust 2017, p.2.
- (33) The African Development Bank (AfDB), The Islamic Development Bank (IsDB) and The OECD-DAC Development Co-operation Directorate (2008), "Glossary of Key Terms In Evaluation and Results based Management", retrieved from [www.afdb.org], accessed on September 2017, p12.
- (34) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2009), Better Aid: Managing Aid - Practices of DAC Member countries, (Paris: OECD Publication), p.91.
- (35) الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2013م). دراسة استقصائية لرصد فاعلية المعونات في المنطقة العربية ( الأمم المتحدة: نيويورك)، ص15.
- (36) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2015), Multilateral Aid 2015: Better Partnerships for a Post-2015 World "Highlights" (Paris: OECD Publications), pp.1-2.
- (37) The African Development Bank (AfDB), The Islamic Development Bank (IsDB) and The OECD-DAC Development Co-operation Directorate (2008), op.cit. pp.13-36.
- (38) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)(2008), Effective Aid Management: Twelve Lessons from DAC Peer Reviews (Paris: OECD Publications).
- (39) Global Partnership for Effective Development Co-operation (2016), op.cit.,p.2.
- (40) William Easterly (2016), The Economics of International Development: Foreign Aid versus Freedom for the World's Poor, (London: The Institute of Economic Affairs), p.4.
- (41) Axel Dreher, Andreas Fuchs, Roland Hodler, Bradley C. Parks, Paul A. Raschky, and Michael J. Tierney (2014), "Aid on Demand: African Leaders and the Geography of China's Foreign Assistance", CESifo Working Paper No. 5439, retrived from [ http://www.cesifo-group.de/de/ifoHome/publications/working-papers/CESifo], accessed on September 2017, p.1.
- (42) OECD Development Assistance Committee (DAC) (2005), Guidelines and Reference Series, Harmonizing Donor Practice for Effective Aid Delivery, Volume 2; Budget Support, Sector-Wide Approaches and Capacity Development in Public Financial Management (Paris: OECD Publications), p.18.
- (43) Christian Privat and Jean Serge Quesnel (2009), "Government of Egypt - United Nations Development Assistance Framework (2007 - 2011)", Mid-Term Review Report, Evaluation Resource Centre, retrieved from [https://erc.undp.org/], accessed on October, 2017.
- (44) OECD Development Assistance Committee (DAC) (2005), op.cit., p.18.

- (45) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2012), "Multilateral Aid Report", (Paris: OECD publications), p.11.
- (46) Bradley C. Parks; Takaaki Masaki; Jörg Faust and Stefan Leiderer (2016), "Aid Management, Trust, and Development Policy Influence: New Evidence from a Survey of Public Sector Officials in Low-Income and Middle-Income Countries", Aid Data Working Paper 30, retrieved from [www.aiddata.org] accessed on August 2017, pp.4-5.
- (47) Stéphane Pallage and Michel A. Robe (2015), *op.cit.*, p.464.
- (48) Carlos R. S. Milani (2009), "Evidence-Based Policy Research: Critical Review of some International Programmes on Relationships between Social Science Research and Policy-making", Policy Papers 18, (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation (UNESCO)), p.34.
- (49) OECD Development Assistance Committee (DAC) (2010), DAC Guidelines and Reference Series: Quality Standards for Development Evaluation, (Paris: OECD Publications), pp. 6-8.
- (50) Independent Evaluation Office of UNDP (2016), Proceedings from the Fourth International Conference on National Evaluation Capacities, (New York), pp. 60-61.
- (51) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2012), *op.cit.*, p.12.
- (52) The African Development Bank (AfDB), The Islamic Development Bank (IsDB) and The OECD-DAC Development Co-operation Directorate (2008), *op.cit.*, p.25.
- (53) *Ibid.*, p.17.
- (54) Doha Abdel hamid (2014), Institutionalizing and Streamlining Development Monitoring and Evaluation in Pre- and Post-Revolutionary Egypt, in Independent Evaluation Office of UNDP, Proceedings from the Third International Conference on National Evaluation Capacities, (New York: UNDP), pp. 232-237.
- (55) Axel Dreher and Steffen Lohmann (2015), "Aid and Growth at the Regional Level" IMF Working Papers 15/196, (Washington, DC: International Monetary Fund), p.1.
- (56) OECD Development Assistance Committee (DAC) (2005), Budget Support, Sector-Wide Approaches and Capacity Development in Public Financial Management, DAC Guidelines and Reference Series, Harmonizing Donor Practice for Effective Aid Delivery, Volume 2, (Paris: OECD Publications), p.18.
- (57) The Ministry of International Cooperation (2016), "The Arab Republic of Egypt: National Voluntary Review on Sustainable Development Goal, Input to the 2016 High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development", (Cairo: The Ministry of International Cooperation), pp. 21-22.
- (58) Randa Hamza (2015), "The Evolution of M&E Activities In the Ministry of International Cooperation (Egypt)", Paper presented in 4<sup>th</sup> International Conference on National Evaluation Capacities, Bangkok , Thailand, 26-30 October 2015. Retrieved from [http://www.nec2015.net], accessed on October 2017.
- (59) African Development Bank (2015), "Egypt: Building Capacity and Institutional Strengthening of Ministry of International Cooperation (Appraisal Report)",



retrieved from [<https://www.menatransitionfund.org/>] accessed on October 2017, p.3.

(60) Ibid., pp. 5-7.

(61) المصدر: موقع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي:

[<http://www.miic.gov.eg/Front/About/AffiliatedUnits.aspx>].

(62) Ministry of International Co-operation (2009) "Development Co-operation Report 2007: Recent Trends in Egypt's ODA, With special reference to the Manufacturing Sector", (Cairo: Ministry of International Co-operation).

(63) Ministry of International Co-operation (2011), "Development Co-operation Report 2010: Recent Trends in Egypt's ODA With special reference to the Scientific Research Sector", (Cairo: Ministry of International Co-operation).

(64) قانون رقم 84 لسنة 2002 بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، الجريدة الرسمية - العدد 22 مكرر (أ) الصادر في 5 يونيو سنة 2002م

(65) قانون رقم 70 لسنة 2017 م بإصدار قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في المجال الأهلي، القاهرة، الجريدة الرسمية - العدد 20 مكرر (و) الصادر في 24 مايو 2017م.

(66) وزارة التضامن الاجتماعي (2016م)، تقرير عن التمويل الأجنبي: 2013م-2016م، تقرير غير منشور، (القاهرة: وزارة التضامن الاجتماعي)، ص 3-4.

(67) نفسه.

(68) Khaled Abou El Nour (2014), op.cit.p.5.

(69) Paul Balogun (2012), "The Relevance, Effectiveness and Efficiency of the United Nations Development Assistance Framework (UNDAF)", United Nations Department of Economic and Social Affairs, retrieved from [[http://www.un.org/esa/coordination/pdf/undaf\\_report.pdf](http://www.un.org/esa/coordination/pdf/undaf_report.pdf)], accessed on October 2017, p.vii.

(70) United Nations Egypt Office (2006), "United Nations Development Assistance Framework (2007-2011): Moving in the Spirit of the Millennium Declaration, The DNA of Progress", (Cairo: Office of the United Nations Resident Coordinator).

(71) United Nations Egypt Office (2012), "United Nations Development Assistance Framework for Egypt (2013 - 2017): Achieving MDGs with Inclusive Growth, Freedom, Social Justice and Dignity", (Cairo: Office of the United Nations Resident Coordinator), p.12.

(72) OECD and UNDP (2013), "Guide to the Monitoring Framework of the Global Partnership, Global Partnership for Effective Development Co-operation", retrived from [[http:// effectivecooperation.org/wp-content/uploads/2016/08/Guide-to-the-GP-Monitoring-Framework.pdf](http://effectivecooperation.org/wp-content/uploads/2016/08/Guide-to-the-GP-Monitoring-Framework.pdf)], accessed on July 2017.

(73) Ibid., p.4.

(74) Ibid.

(75) OECD and UNDP (2016), "Making Development Co-operation More Effective: 2016 Progress Report", (Paris: OECD Publications), p 128, 143.

(76) Ibid., p.139.

(77) Ibid., p. 143.

- (78) Albert de Groot; CK Ramachandran; Anneke Slob; Anja Willemsen and Alf Morten Jerve (2008), "Managing Aid Exit and Transformation: India Country Case Study", Joint Donor Evaluation of Sida, Netherland's Ministry of Foreign Affairs, Danida, Norad, retrieved from [<https://www.oecd.org/derec/norway/42207892.pdf>] accessed on September 2017, pp.65-66.
- (79) The International Fund for Agricultural Development (IFAD) (2017), "Arab Republic of Egypt: Country Strategy and Programme Evaluation", Documents No: EC 2017/99/W.P.5, (Rome: IFAD), p.xi.
- (80) Department of Economic and Social Affairs of United Nations (2014). Trends and Progress in International Development Cooperation, (New York: Department of Economic and Social Affairs of United Nations), p.12.
- (81) Independent Evaluation Office of UNDP and International Policy Centre for Inclusive Growth (2015), Towards a Baseline Study: Insights on National Evaluation Capacities in 43 Countries, (New York: United Nations Development Programme: Independent Evaluation Office), pp27-28.
- (82) Khaled Abou El Nour (2014), op.cit., pp. 14-15.
- (83) Source: <https://www.aidtransparency.net>.



## المصادر والمراجع

### أولاً- العربية:

- الاجتماع الأول رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفاعل: استعدادًا لصياغة خطة التنمية الشاملة لما بعد 2015، 16 أبريل 2014، المكسيك، متاح على موقع: [www.effectivecooperation.org](http://www.effectivecooperation.org).
- أحمد رمضان سعد أحمد، تقويم جدوى المعونات الأجنبية في تطوير التعليم الأساسي المصري (الفيوم - جامعة الفيوم - كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008).
- إعلان باريس بشأن فاعلية المعونات: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة، 2005م، الإعلان متاح على موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: [\[http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf\]](http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf).
- إعلان روما بشأن التنسيق، روما، إيطاليا، 25 فبراير 2003م، الإعلان متاح على موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: [\[https://www.oecd.org/dac/effectiveness/31451637.pdf\]](https://www.oecd.org/dac/effectiveness/31451637.pdf).
- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2013م). دراسة استقصائية لرصد فاعلية المعونات في المنطقة العربية ( الأمم المتحدة: نيويورك).
- إيمان محمود حسين عبد الخالق، المعونة الغذائية الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية لدول أفريقيا (جنوب الصحراء) (القاهرة: جامعة عين شمس - كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016).
- تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 مارس 2002 (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة)، الفصل الأول، القرار 1.
- تقرير المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا، 13-16 يولييه 2015، نيويورك: الأمم المتحدة، 2015م.
- داليا أنور حمادة عراقي، المعونات الأمريكية كأداة لنشر الديمقراطية في الخارج في الفترة من عام 2000 إلى عام 2012: دراسة حالة مصر (القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2017).
- زينب عباس زعزوع، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، مجلة النهضة، مج13، ع2، (أبريل 2012).
- صلاح الدين محمد توفيق، المعونات الأجنبية ودورها في توجيه السياسة التعليمية بمصر المعاصرة، مجلة كلية التربية - بنها، مج23، ع92، ج3 (أكتوبر 2012)، ص43-67.

- طارق محمد عبد المنعم دنانة، تأثير المعونات الأمريكية على اقتصاد بعض دول الشرق الأوسط: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وإسرائيل (القاهرة: جامعة عين شمس - كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2015).
- فاطمة محمد محمد داود، دراسة تحليلية لبعض نماذج التعاون الدولي والمعونات الأجنبية في مجال تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر (طنطا: جامعة طنطا - كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).
- قانون رقم 70 لسنة 2017 م بإصدار قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في المجال الأهلي، القاهرة، الجريدة الرسمية - العدد 20 مكرر (و) الصادر في 24 مايو 2017م.
- قانون رقم 84 لسنة 2002 بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، الجريدة الرسمية - العدد 22 مكرر (أ) الصادر في 5 يونيو سنة 2002م.
- لمياء أحمد عوض بسيوني، دراسة مقارنة لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP التعليمية في كل من مصر والأردن (طنطا: جامعة طنطا - كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002).
- ليلى مصطفى محمد البرادعي، المعونة الخارجية الموجهة إلى مجال البيئة في جمهورية مصر العربية (1985-1995) (القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1998).
- محمد سمير عباس عبد الله، الإدارة الدولية وأداء المؤسسات العاملة في مجال المساعدات الدولية: حالة البنك الدولي، مجلة النهضة، مج 11، ع 4 (أكتوبر 2010).
- محمود سيد علي أبو سيف، تطوير إدارة برامج التعاون الدولي بالتعليم قبل الجامعي بمصر (بني سويف: جامعة بني سويف - كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012).
- مروة أحمد نبيل عبد الرحيم، تقويم فاعلية المنح الدولية في تحقيق التنمية المؤسسية للمنظمات التطوعية البيئية (القاهرة: جامعة عين شمس - معهد الدراسات والبحوث البيئية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012).
- موقع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي: <http://www.miic.gov.eg/Front/About/AffiliatedUnits.aspx>
- نجلاء أحمد محمد علي شاهين، تداعيات المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي (بنيها: جامعة بنيها - كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012).
- وزارة التضامن الاجتماعي (2016م)، تقرير عن التمويل الأجنبي: 2013م-2016م غير منشور، (القاهرة: وزارة التضامن الاجتماعي).

- African Development Bank (2015), "Egypt: Building Capacity and Institutional Strengthening of Ministry of International Cooperation (Appraisal Report)", retrieved from [<https://www.menatransitionfund.org/>] accessed on October 2017.
- Albert de Groot; CK Ramachandran; Anneke Slob; Anja Willemsen and Alf Morten Jerve (2008), "Managing Aid Exit and Transformation: India Country Case Study", Joint Donor Evaluation of Sida, Netherland's Ministry of Foreign Affairs, Danida, Norad, retrieved from [<https://www.oecd.org/derec/norway/42207892.pdf>] accessed on September 2017.
- Axel Dreher, Andreas Fuchs, Roland Hodler, Bradley C. Parks, Paul A. Raschky, and Michael J. Tierney (2014), "Aid on Demand: African Leaders and the Geography of China's Foreign Assistance", CESifo Working Paper No. 5439, retrieved from [<http://www.cesifo-group.de/de/ifoHome/publications/working-papers/CESifo>], accessed on September 2017.
- Axel Dreher and Steffen Lohmann (2015), "Aid and Growth at the Regional Level" IMF Working Papers 15/196, (Washington, DC: International Monetary Fund).
- Ben Ramalingam; Miguel Laric and John Primrose (2014). From Best Practice to Best Fit: Understanding and Navigating Wicked Problems in International Development. Overseas Development Institute Working paper (UK: Overseas Development Institute).
- Bernhard Reinsberg; Katharina Michaelowa; and Stephen Knack (2015), Which Donors, Which Funds? The Choice of Multilateral Funds by Bilateral Donors at the World Bank. World Bank Policy Research Working Paper No. 7441 (Washington DC: World Bank).
- Bradley C. Parks; Takaaki Masaki; Jörg Faust and Stefan Leiderer (2016), "Aid Management, Trust, and Development Policy Influence: New Evidence from a Survey of Public Sector Officials in Low-Income and Middle-Income Countries", Aid Data Working Paper 30, retrieved from [[www.aiddata.org](http://www.aiddata.org)] accessed on August 2017.
- Carlos R. S. Milani (2009), "Evidence-Based Policy Research: Critical Review of some International Programmes on Relationships between Social Science Research and Policy-making", Policy Papers 18, (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation (UNESCO)).
- Charles Wolf, Jr., Xiao Wang, Eric Warner. 2013. China's Foreign Aid and Government-Sponsored Investment Activities Scale, Content, Destinations, and Implications. SANTA MONICA, CA: RAND Corporation.
- Christian Privat and Jean Serge Quesnel (2009), "Government of Egypt - United Nations Development Assistance Framework (2007 - 2011)", Mid-Term Review Report, Evaluation Resource Centre, retrieved from [<https://erc.undp.org/>], accessed on October, 2017.
- David Rodman (2006), An Index of Donor Performance, Working Paper No. 67 (Washington DC: Center for Global Development).

- \_\_\_\_\_ (2015), Toward an Improved Measure of Official Development Assistance. Retrieved from [<https://davidroodman.com/david/Redefining%20ODA%20Geneva%202%20dr.pdf>], accessed on August 2017.
- Department of Economic and Social Affairs of United Nations (2014). Trends and Progress in International Development Cooperation, (New York: Department of Economic and Social Affairs of United Nations).
- Development Initiatives Ltd (2017), Global Humanitarian Assistance Report 2017 (United Kingdom: Development Initiatives Ltd.).
- Doha Abdel hamid (2014), Institutionalizing and Streamlining Development Monitoring and Evaluation in Pre- and Post-Revolutionary Egypt, in Independent Evaluation Office of UNDP, Proceedings from the Third International Conference on National Evaluation Capacities, (New York: UNDP).
- Global Partnership for Effective Development Co-operation (2016), "Nairobi Outcome Document", 1 December 2016, retrived from [<http://effectivecooperation.org/wp-content/uploads/2016/12/OutcomeDocumentEnglish.pdf>] accessed on Aaugust 2017.
- <https://www.aidtransparency.net>.
- Independent Evaluation Office of UNDP (2016), Proceedings from the Fourth International Conference on National Evaluation Capacities, (New York).
- Independent Evaluation Office of UNDP and International Policy Centre for Inclusive Growth (2015), Towards a Basline Study: Insights on National Evaluation Capacities in 43 Countries, (New York: United Nations Development Programme: Independent Evaluation Office).
- International Development Finance Club(2013), Best Practices in Development Finance (United Kingdom: PFD Publications Ltd).
- Khaled Abou El Nour (2014), "An Analytical Study of the Egyptian System of Aid Coordination and Management", The International Journal of Applied Economics and Finance, 8:1-16.
- Loxley J, Sackey HA. Aid effectiveness in Africa. African Development Bank. 2008.
- Ministry of International Co-operation (2009) "Development Co-operation Report 2007: Recent Trends in Egypt's ODA, With special reference to the Manufacturing Sector", (Cairo: Ministry of International Co-operation).
- \_\_\_\_\_ (2011), "Development Co-operation Report 2010: Recent Trends in Egypt's ODA With special reference to the Scientific Research Sector", (Cairo: Ministry of International Co-operation).
- OECD and UNDP (2013), "Guide to the Monitoring Framework of the Global Partnership, Global Partnership for Effective Development Co-operation", retrived from [[http:// http://effectivecooperation.org/wp-content/uploads/2016/08/Guide-to-the-GP-Monitoring-Framework.pdf](http://http://effectivecooperation.org/wp-content/uploads/2016/08/Guide-to-the-GP-Monitoring-Framework.pdf)], accessed on July 2017.
- \_\_\_\_\_ (2016), "Making Development Co-operation More Effective: 2016 Progress Report", (Paris: OECD Publications).

- OECD Development Assistance Committee (DAC) (2005), Budget Support, Sector-Wide Approaches and Capacity Development in Public Financial Management, DAC Guidelines and Reference Series, Harmonizing Donor Practice for Effective Aid Delivery, Volume 2, (Paris: OECD Publications).
- \_\_\_\_\_ (2005), Guidelines and Reference Series, Harmonizing Donor Practice for Effective Aid Delivery, Volume 2; Budget Support, Sector-Wide Approaches and Capacity Development in Public Financial Management (Paris: OECD Publications).
- \_\_\_\_\_ (2010), DAC Guidelines and Reference Series: Quality Standards for Development Evaluation, (Paris: OECD Publications).
- Orestis Vathis (2013). Aid Effectiveness: A Literature Review. Jean Monnet Papers on Political Economy. Greece: the University of the Peloponnese.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (1996), Shaping the 21st Century: The Contribution of Development Co-operation, (Paris: OECD Publishing).
- \_\_\_\_\_ (2017), "Official Development Assistance Definition and Coverage", retrived from [<http://www.oecd.org/dac/stats/officialdevelopmentassistancedefinitionandcoverage.htm>], accessed on August, 2017.
- \_\_\_\_\_ (2017), Development Aid at Glance: Statistics By Region- Development countries, retrived from [<http://www.oecd.org/dac/stats/aid-at-a-glance.htm>] accessed on August, 2017.
- \_\_\_\_\_ (2008), "The Accra Agenda for Action (AAA)", retrived from [<http://www.oecd.org/dac/effectiveness/>] accessed on September 2017.
- \_\_\_\_\_ (2009), Better Aid: Managing Aid - Practices of DAC Member countries, (Paris: OECD Publication).
- \_\_\_\_\_ (2008), Effective Aid Management: Twelve Lessons from DAC Peer Reviews (Paris: OECD Publications).
- \_\_\_\_\_ (2012), "Multilateral Aid Report", (Paris: OECD publications).
- \_\_\_\_\_ (2015), Multilateral Aid 2015: Better Partnerships for a Post-2015 World "Highlights" (Paris: OECD Publications).
- Paul Balogun (2012), "The Relevance, Effectiveness and Efficiency of the United Nations Development Assistance Framework (UNDAF)", United Nations Department of Economic and Social Affairs, retrieved from [[http://www.un.org/esa/coordination/pdf/undaf\\_report.pdf](http://www.un.org/esa/coordination/pdf/undaf_report.pdf)], accessed on October 2017.
- Randa Hamza (2015), "The Evolution of M&E Activities In the Ministry of International Cooperation (Egypt)", Paper presented in 4th International Conference on National Evaluation Capacities, Bangkok , Thailand, 26-30 October 2015. Retrieved from [<http://www.nec2015.net>], accessed on October 2017.
- Refaei R, Sameti M. Official development assistance and economic growth in Iran. International Journal of Management, Accounting and Economics. 2015; 2(2).

- Stéphane Pallage and Michel A. Robe (2015), "Counterpart Funding Requirements and the Foreign Aid procyclicality Puzzle", *Oxford Review of Economic Policy*, Volume 31, Issue 3-4: 462-480.
- The African Development Bank (AfDB), The Islamic Development Bank (IsDB) and The OECD-DAC Development Co-operation Directorate (2008), "Glossary of Key Terms In Evaluation and Results based Management", retrieved from: [www.afdb.org], accessed on September 2017.
- The Busan Partnership for Effective Development Co-operation, Fourth High Level Forum on Aid Effectiveness, Busan, Republic of Korea, 29 November - 1 December 2011, retrived from [www.busanhl4.org], accessed on September 2017.
- The International Fund for Agricultural Development (IFAD) (2017). Arab Republic of Egypt: Country Strategy and Programme Evaluation, Documents No: EC 2017/99/W.P.5(Rome: IFAD).
- \_\_\_\_\_ (2017), "Arab Republic of Egypt: Country Strategy and Programme Evaluation", Documents No: EC 2017/99/W.P.5, (Rome: IFAD).
- The Ministry of International Cooperation (2016), "The Arab Republic of Egypt: National Voluntary Review on Sustainable Development Goal, Input to the 2016 High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development", (Cairo: The Ministry of International Cooperation).
- United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD) Secretariat (2011), "Enhancing Aid Effectiveness: From Paris to Busan", paper submitted to United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 27-28 June 2011, (New York: United Nations publications).
- United Nations Development Programme (UNDP) (2000). Millennium Development Goals, retrieved from [http://www.undp.org/content/undp/en/home/ sdgoverview/mdg\_goals.html], accessed on October, 2017.
- United Nations Egypt Office (2006), "United Nations Development Assistance Framework (2007-2011): Moving in the Spirit of the Millennium Declaration, The DNA of Progress", (Cairo: Office of the United Nations Resident Coordinator).
- \_\_\_\_\_ (2012), "United Nations Development Assistance Framework for Egypt (2013 - 2017): Achieving MDGs with Inclusive Growth, Freedom, Social Justice and Dignity", (Cairo: Office of the United Nations Resident Coordinator).
- William Easterly (2016), *The Economics of International Development: Foreign Aid versus Freedom for the World's Poor*, (London: The Institute of Economic Affairs).
- World Bank (1998), *Assessing Aid: What Works, What Doesn't, and Why* (New York: Oxford University Press).





## قواعد النشر في المجلة

ترحب مجلة معهد البحوث والدراسات العربية (المحكّمة - نصف السنويّة) بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية واللغوية والتاريخية والجغرافية والتربوية والتراثية والإدارية، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية فقط وفق الضوابط التالية:

- 1- ضرورة أن تندرج المادة البحثية المقدّمة ضمن مجالات اهتمام المجلة المذكورة أعلاه، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
- 2- يجب أن يستوفي البحث المقدّم للمجلة شروط البحث العلمي من حيث سلامة المنهج، وتسلسل الأفكار، والرجوع إلى الأدبيات ذات الصلة، ودقة التوثيق، وسلامة اللغة وتدقيقها.
- 3- نبذ التحيزات بمختلف أنماطها وأشكالها، وعدم الإساءة إلى الأديان أو الثقافات.
- 4- يجب أن يكون البحث مكتوبًا بواسطة الحاسوب، وذلك وفقًا لضوابط التحرير الآتية:

المواضع/المراجع KFGQPC Uthman Taha Naskh	المتن KFGQPC Uthman Taha Naskh	عنوان المتن Khalid Art bold	العنوان الرئيس Khalid Art bold
بنط (12) مسلسلة في آخر البحث مسافة بين السطور (17) مسافة بين الفقرات (0) اللغة الأجنبية بنط (10)	بنط (15) مسافة بين السطور (22) مسافة بين الفقرات (6) اللغة الأجنبية بنط (12)	بنط (15) مسافة بين السطور (22) مسافة قبل العنوان (12)	بنط (16) مسافة بين السطور (30)
مقاس كتلة الصفحة (13 × 20) بالرقم عدد سطور الصفحة (23) سطر تقريبًا (تزيد/تنقص) حسب الفقرات والجداول والخرائط والرسومات والأشكال			

ويكتب البحث على وجه واحد، وتدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلاً، وتكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية أسفلها، وتدرج الجداول في النص، وترقم ترقيمًا متسلسلاً، وتكتب أسماؤها أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

- 5- يقدم الباحث نسخة ورقية، ونسخة إلكترونية إلى هيئة تحرير المجلة.
- 6- يقدم الباحث إقرارًا خطيًا بأنه لم يسبق له نشر بحثه للمجلة، كليًا أو جزئيًا، ورقياً أو إلكترونياً، وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
- 7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه لأية جهة أخرى للنشر حتى يصله رد المجلة.
- 8- يقدم كل صاحب بحث معروض على المجلة سيرته الذاتية التي تتضمن بياناته الشخصية: (المؤهلات العلمية، التسلسل الدراسي، مقر العمل، الدرجة الوظيفية، الإنتاج العلمي، العنوان البريدي والإلكتروني، رقم التليفون).

- 9- تخضع البحوث المقدّمة إلى المجلّة للتحكيم السري من قِبَل أعضاء لجنة تحكيم تختارهم المجلّة، لذا يجب ألا يظهر اسم الباحث داخل بحثه، ويقتصر ظهوره على صفحة العنوان فقط، ويحظر الباحث بنتيجة التحكيم خلال سنة من تسلم هيئة التحرير بحثه.
- 10- إذا اقترح المحكمون تعديلات على بحث ما، فإن صاحب البحث يلتزم بتنفيذ هذه التعديلات، وفق التقارير المرسلّة إليه، وموافاة المجلّة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، مع إقرار يقيد بقيامه بهذه التعديلات.
- 11- تحتفظ المجلّة بحق إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدّمة، حسب مقتضيات النشر، على ألا تؤثر هذه التعديلات في محتوى النص.
- 12- في حال الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤول حقوق النشر كافة تلقائياً إلى المجلّة، ويصبح البحث بعد قبوله للنشر حقاً لمجلّة المعهد، ولا يجوز النقل عنه إلا بالإشارة إليها.
- 13- يخضع ترتيب البحوث عند النشر في المجلّة لمعايير فنية تحددها هيئة التحرير.
- 14- تشجيعاً للبحث العلمي، وتحفيزاً للأكاديميين والباحثين والمتخصصين، تقدم المجلّة مكافآت مالية للبحوث التي تحصل على موافقة نهائية بالنشر.
- 15- تمنح المجلّة صاحب البحث 5 نسخ من العدد المنشور فيه بحثه؛ وللسادة أصحاب البحوث حق الحصول على خصم نقدي تحدده إدارة المعهد حال رغبتهم في شراء نسخ إضافية على النسخ الخمس الممنوحة لهم.
- 16- لا يلتزم المعهد بإعادة الأعمال غير المقبولة إلى أصحابها.
- 17- تحتفظ هيئة التحرير بحق عدم إيداء أسباب رفض نشر البحث، ويجوز أن يزود الباحث بالملاحظات والمقترحات التي يمكن أن يفيد منها في إعادة النظر ببحثه.
- 18- لا يجوز للباحث سحب البحث من المعهد بعد إجراءات تحكيمه، وإلا ترتب على ذلك دفعه لنفقات التحكيم.
- 19- تخضع البحوث المقدّمة للنشر في المجلّة للتحكيم العلمي بعد فترة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ التقدّم بها.
- 20- ترسل البحوث على العنوان البريدي التالي: هيئة تحرير مجلّة البحوث والدراسات العربية - معهد البحوث والدراسات العربية - 1 شارع اتحاد المحامين العرب (الطلّيميات سابقاً) - جاردن سيتي - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ص.ب 229. وترسل النسخة الإلكترونيّة على البريد الإلكترونيين التاليين: [rsdept@iars.net](mailto:rsdept@iars.net) [iars@iars.net](mailto:iars@iars.net)

